Children and Youth Services Review 157 (2024) 107382

Contents lists available at ScienceDirect

Children and Youth Services Review

journal homepage: www.elsevier.com/locate/childyouth

استخدام منظور النظم لفحص أنظمة وممارسات حماية الطفل: مراجعة لنطاق التخلي عن الأطفال وإيداعهم في المؤسسات في بلدان المغرب العربي

F. Baghdadi [a,*], M.E. Rauktis [b], C. Hands [c], A. John [a], A. Khanom [a], S. El Mhamdi [d], A. Soussi [e], H. Snooks [a]

[a] Medical School, University of Swansea, United Kingdom

[b] Department of Social Work, University of Pittsburgh, United States of America

[c] Auckland City Hospital, New Zealand

[d] Faculty of Medicine, University of Monastir, Tunisia

[e] Fondation Amane pour Protection de l'Enfance, Morocco

معلومات المقالة

الكلمات الرئيسية:
نظام حماية الطفل
المغرب العربي
مراجعة نطاق إيداع الأطفال في المؤسسات الرعاية
التخلي عن الأطفال

خـــلاصـــة

تعاني بلدان المغرب العربي (الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب، وتونس) من معدلات عالية من سوء معاملة الأطفال والتخلي عنهم، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات إيداع الأطفال في المؤسسات. لذلك تهدف هذه المراجعة إلى تقديم تقدير لمدى انتشار الأطفال في مؤسسات الرعاية في بلدان المغرب العربي ومقارنة أنظمة حماية الطفل في المنطقة. باستخدام نهج مراجعة النطاق، حددنا 44 دراسة ذات صلة من بعض قواعد البيانات مثل Academic Search Premiere، و Africa-Wide Information، وPolicy file Index، وGoogle، وGoogle Scholar. وكان تقدير الأطفال في المؤسسات على النحو التالي: الجزائر 550,000، ليبيا 80-145,000، موريتانيا 45,850، المغرب 471,006، وتونس 140,000. وشملت العناصر المشتركة محدودية موارد حماية الطفل، والافتقار إلى قواعد بيانات شفافة، والفصل المحدود بين الدين والدولة، وتأثير الشريعة على الأعراف الاجتماعية والثقافية، ونظام الكفالة، وهو نظام من الوصاية الدائمة على الأطفال المتخلى عنهم. وقد خصصت موريتانيا وتونس قوانين لحماية الطفل، وجميع البلدان الأخرى، باستثناء ليبيا، قدمت تقاريرها إلى لجنة حقوق الطفل. وتشير الدراسات المختلفة إلى أن مكونات أنظمة حماية الطفل في بلدان المغرب العربي مجزأة لأسباب متباينة، مع إعطاء الأولوية للأعراف الثقافية المجتمعية القائمة على حماية الطفل. إن ارتفاع معدلات التخلي عن الأطفال وإيداعهم في مؤسسات الرعاية في المنطقة ناتج عن عدم كفاية هياكل حماية الطفل ووصم الأمهات غير المتزوجات وأطفالهن. الكفالة هي عنصر مشترك في أنظمة حماية الطفل في بلدان المغرب العربي، مع قلة دور الرعاية البديلة، مثل أسر الاستقبال. تسلط مراجعة النطاق الضوء على فرصة تطوير وتكييف هياكل وممارسات حماية الطفل والرعاية البديلة القائمة بين بلدان المغرب العربي. فهناك حاجة ماسة إلى البحوث داخل المنطقة لتسهيل التغييرات وخفض معدلات التخلي عن الأطفال وإيداعهم في المؤسسات.

1. مقدمة

المغرب العربي هو منطقة جغرافية فرعية متميزة ثقافيًا في شمال أفريقيا تتكون من خمس دول – الجزائر، وليبيا، وموريتانيا، والمغرب، وتونس. تشترك بلدان المنطقة في الأنساب الأمازيغية والعربية، وتاريخ استعماري حديث، بالإضافة إلى خلفية إسلامية سُنية مالكية (Planet Contreras, 2007). في السنوات الأخيرة، تم رصد معدلات عالية من سوء معاملة الأطفال والتخلي عنهم، مما أدى إلى إيداعهم في مؤسسات الرعاية في بلدان المغرب العربي (Elghossain et al., 2019; UNICEF, 2019a). يمكن وصف إيداع الأطفال في مؤسسات الرعاية بأنه تجربة طفولة سلبية (ACE) وقد يؤثر على نمو الدماغ (Bick & Nelson, 2016)، وكذلك الرفاهية الاجتماعية والعاطفية (Van Ijzendoorn et al., 2020).

1.1. إساءة معاملة الأطفال وإيداعهم في المؤسسات في المغرب العربي

تشير (هيئة اليونيسف 2019b, 2019a) إلى ارتفاع معدلات إساءة معاملة الأطفال في دول المغرب العربي. وقد وجدت مراجعة منهجية لمدى انتشار العنف الذي يعاني منه الشباب في المنطقة أن معدل العنف يتجاوز التقديرات الإقليمية أو العالمية الأخرى (Elghossain et al., 2019). فالحال أنَّ الهياكل الأسرية والمجتمعية التقليدية في المغرب العربي بدأت بالتفتت في القرن العشرين ولم تحل محلها أي أطر فعّالة لدعم الأسر الضعيفة (Bilo & Machado, 2018; Yassin et al., 2016). إن زيادة الهجرة من الريف إلى الحضر بسبب تغير المناخ، وارتفاع معدلات البطالة، والفقر، ووصم الأشخاص الذين يعيشون خارج الهياكل الأسرية التقليدية هي عوامل مهمة تسبب ضعف الأطفال وتعرضهم للخطر وتعمل على إدامته (Bouoiyour et al., 2017; Machado et al., 2018; Waha et al., 2017). ويؤدي الضعف والتهميش وسوء المعاملة إلى زيادة خطر التخلي عن الأطفال وإيداعهم في مؤسسات الرعاية، لا سيما عندما يكون وجود الطفل هو سبب الوصمة.

* Corresponding author at: Office 205 Second Floor, Institute of Life Science 2, Singleton Campus, 4 Mumbles Road, Swansea SA35AU, United Kingdom.
E-mail address: fadi.baghdadi@swansea.ac.uk (F. Baghdadi).

https://doi.org/10.1016/j.childyouth.2023.107382
Received 11 March 2022; Received in revised form 16 November 2023; Accepted 3 December 2023
Available online 5 December 2023
0190-7409/© 2023 The Authors. Published by Elsevier Ltd. This is an open access article under the CC BY license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تشير التقديرات إلى أن ما بين 3.18 و9.42 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 0 و17 عامًا يعيشون في مؤسسات رعاية في جميع أنحاء العالم (Desmond et al., 2020). وتشير التقديرات أيضًا إلى أنَّ 50-90٪ من هؤلاء الأطفال لديهم آباء على قيد الحياة معروفون لهم، وغالبًا ما يكون إيداعهم في مؤسسات الرعاية بسبب الفقر، وعدم قدرة الوالدين على توفير الرعاية، وتصور تقديم رعاية متطورة وتعليم أفضل في تلك المؤسسات. (Bunkers et al., 2014). المؤسسة هي مكان يتم فيه فصل الأطفال عن والديهم، و ايوائهم معًا بعيدًا عن عامة الناس، ويخضعون لإشراف غير شخصي بدلاً من الرعاية الحميمة من مقدمي الرعاية الأساسيين (Ezell et al., 2011; Rauktis et al., 2009). في حين تم تسجيل معدلات عالية من إساءة معاملة الأطفال والتخلي عنهم في منطقة المغرب العربي، إلَّا أن هناك القليل من الأبحاث التي توثِّق عدد الأطفال في مؤسسات الرعاية في المنطقة.

تطبق جميع بلدان المغرب العربي نسخة من نظام الكفالة: وهو شكل من أشكال التبنِّي الدائم الذي أقرته الشريعة الإسلامية للأطفال الذين ليس لديهم أوصياء قانونيين - أي أن والديهم قد تنازلوا عن حقوقهم الأبوية (Yassari, 2015). ومع ذلك، كما ورد في مكان آخر (Bunkers et al., 2014)، فإن غالبية الأطفال في مؤسسات الرعاية في بلدان المغرب العربي لديهم آباء يحتفظون بحقوقهم الأبوية، ولكن تم إيداعهم في تلك المؤسسات بسبب عدم قدرة آبائهم على توفير الرعاية (Maestral International 2019). وبالتالي فإنَّ هؤلاء الأطفال غير مؤهلين للحصول على الكفالة، ومع ارتفاع معدلات الفقر، ومحدودية الخدمات الاجتماعية وعدم وجود خيارات رعاية بديلة قابلة للتطبيق، مثل أسر الاستقبال، يظل إيداعهم في المؤسسات تدخلاً مهمًا في عمليات حماية الطفل في منطقة المغرب العربي، وغالبًا ما يكون التدخل الوحيد. إن الهدف من هذه المراجعة هو تقديم تقدير لمدى انتشار إيداع الأطفال في مؤسسات الرعاية في بلدان المغرب العربي ومقارنة مكونات أنظمة حماية الطفل في المنطقة.

2.1. نهج النظم لحماية الطفل

لقد أجرينا مراجعة نطاقية للتعرف على مكونات أنظمة حماية الطفل في دول المغرب العربي (Munn et al., 2018). واعتمدنا نهج النظم للمراجعة والتحليل (Wulczyn et al., 2010). واستخدمنا نهج النظم لتحديد الإجراءات والتدخلات متعددة القطاعات اللازمة لتعزيز حماية الطفل والأنظمة الصحية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل (LMICs) (Kruk et al., 2022). تشمل التدخلات على مستوى النظام مجموعة من الاستراتيجيات للحد من إيداع الأطفال في مؤسسات الرعاية، مثل: تدخلات الأبوة والأمومة التي ثبت أنها تقلل من عدد الأطفال الذين يحتاجون إلى خدمات حماية الطفل (Backhaus et al., 2023)، وتعزيز وتحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية من خلال تدريب المهنيين والدعوة والدعم داخل المجتمعات (Goldman et al., 2020)، وإنشاء خيارات رعاية بديلة، مثل الرعاية البديلة (Davidson et al., 2017) وضمان جمع البيانات المتعلقة بحالات حماية الطفل وتحليلها وتقديمها بشكل روتيني (Eurochild & UNICEF, 2021; Thoburn, 2007). يعترف نهج النظم بهذه العلاقة المتبادلة بين الجهات الفاعلة والطرق التي تعمل بها داخل النظام، مع مجموعة من الاستراتيجيات المنظمة حول غرض ووظيفة مشتركة (Wulczyn et al., 2010).

لقد أوضحت ثورات الربيع العربي كيف تواجه الحكومات في منطقة المغرب العربي التحدي المتمثل في حكم شعوب معولمة. تتنافس الأعراف الثقافية وتاريخ ما بعد الاستعمار والفصائل السياسية والأولويات الجيوسياسية وتتشابك داخل المؤسسات الحكومية المختلفة، مما يتسبب في كسر الأنظمة التي تحكمها، بما في ذلك أنظمة حماية الطفل (Barraud, 2010; Hinnebusch, 2015; Naguib, 2021). وعلى الرغم من وجود نماذج مختلفة لأنظمة حماية الطفل، فعندما يكون النظام متصدعًا أو غير مكتمل أو يفتقر إلى إطار تشريعي متماسك، قد تكون الأهداف غير واضحة، وقد تتعارض أولويات أصحاب المصلحة وتتنافس مع بعضها البعض (Connolly & Katz, 2019). على سبيل المثال، قد يكون لدى أحد أصحاب المصلحة هدف "إنقاذ الأطفال" في حين أن هدف صاحب مصلحة آخر هو "الحفاظ على سلامة الأسر" وهدف صاحب مصلحة ثالث هو "الحفاظ على سلامة المجتمعات المحلية" (Wulczyn et al., 2010). يعد الغرض أمرًا بالغ الأهمية لأي نظام لحماية الطفل ويشكل مكوناته وهياكل النظام وكيفية عملها والأدوار التي تقوم بها وقدراتها. الشكل 1 يوضح كيف يمكن هيكلة مكونات نظام حماية الطفل بالنسبة لمختلف الجهات الفاعلة والسياقات وكيف يتم فهمها وتشكيلها من خلال إطارها المعياري والغرض منها (Wulczyn et al., 2010). إن الهدف من هذه المراجعة هو تقديم تقدير لمدى انتشار إيداع الأطفال في مؤسسات الرعاية في بلدان المغرب العربي ومقارنة مكونات أنظمة حماية الطفل في المنطقة.

2. مناهج الدراسة

لقد أجرينا مراجعة نطاقية للتعرف على مكونات أنظمة حماية الطفل في دول المغرب العربي (Munn et al., 2018). لقد اتبعنا المراحل المنهجية التي حددها Arksey and O'Malley (2005) لإجراء المراجعة: تحديد سؤال البحث، وتحديد الوثائق ذات الصلة، واختيار الوثائق، وإعداد المعلومات، وتلخيص النتائج، وتقديمها.

2.1. استراتيجية البحث

لقد ركزنا على بلدان المغرب العربي بهدف تجنب الطرق التي يتم من خلالها تصنيف الدول في العالمين

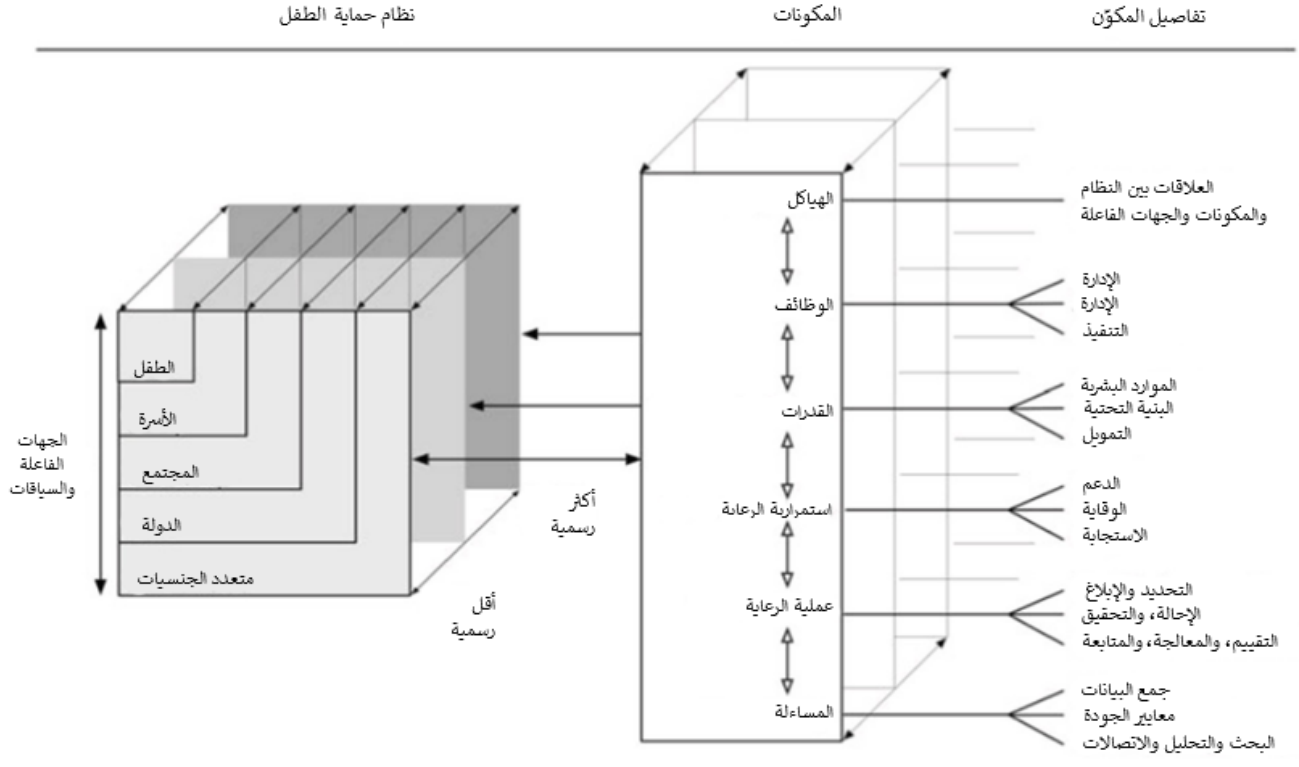

الشكل 1 مكونات نظام حماية الطفل.

الناطق بالعربية والإسلامية على نطاق أوسع بغض النظر عن اختلافاتها الثقافية والاجتماعية والتاريخية تحت مسميات الدول العربية والشرق أوسطية وشمال إفريقيا (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، أو الدول الإسلامية، أو دول شمال أفريقيا (Perrin, 2014). تم إجراء عملية البحث من قبل أمين مكتبة أكاديمي وباحث من ذوي الخبرة في البحث العالمي حول مكافحة الإيداع في المؤسسات (MER). تم الانتهاء من سلاسل البحث المنطقية على النحو التالي: (1) "حماية الطفل" و"الجزائر" أو "ليبيا" أو "المغرب العربي" أو "موريتانيا" أو "دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط" أو "المغرب" أو "تونس" (2) "الحضانة" و"الجزائر" أو "ليبيا" أو "المغرب العربي" أو "موريتانيا" أو "دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط" أو "المغرب" أو "تونس". قمنا بالبحث في قواعد البيانات التالية: Academic Search Premiere; Africa Wide Information; Policy file Index; Google; and Google Scholar. ونظرًا لأن القوانين والسياسات والتقارير الصادرة عن الوكالات الحكومية وغير الحكومية قد لا تتم فهرستها، فقد تم إجراء "بحث يدوي" في المواقع الإلكترونية الخاصة بالمنظمات الدولية غير الحكومية (INGOs).

2.2. تحديد الوثائق

لقد حددنا 954 وثيقة، تم استبعاد 113 منها لأنها مكررة أو غير ذات صلة. قامت ماري إليزابيث راوكتيس بتنزيل وعرض 841 عنوانًا، باستثناء 607 مستندًا لعدم التركيز على رعاية الأطفال أو عدم كونها نصًا كاملاً. قرأ س. هاندز، ف. البغدادي، وماري إليزابيث راوكتيس، بشكل مستقل، الوثائق الـ 234 المتبقية بالكامل وتم استبعاد 209 منها لعدم وجودها في منطقة المغرب العربي أو لأنه ليس لها علاقة بالموضوع. لقد حددنا 19 وثيقة إضافية من خلال استراتيجية البحث اليدوي الموضحة أعلاه. ثم قام كل من س. هاندز، ف. بغدادي، وماري إليزابيث راوكتيس بمراجعة الوثائق الـ 44 والموافقة عليها لإدراجها في القائمة النهائية للأوراق لاستخراج البيانات. الشكل 2 يوضح عملية إدراج واستبعاد الاقتباسات المعتمدة في كل مرحلة من مراحل عملية الفحص من خلال مخطط تدفق (Moher et al., 2009).

تعتمد معايير الإدراج والاستبعاد لدينا على إطار عمل المشاركين والمفهوم والسياق (PCC). (الجدول 1) (Peters et al., 2015). وقد تضمنت معايير الإدراج الوثائق الفرنسية والإنجليزية من أي نوع المكتوبة حول حماية الطفل، أو الأطفال المُشرَّدين، أو الأطفال الذين تتم رعايتهم، أو إيداع الأطفال في مؤسسات الرعاية في بلدان المغرب العربي. وتضمنت الوثائق بعض الفصول من الكتب، والأطروحات، ومقالات مراجعة النظراء، وأوراق السياسات. وقد بحثنا عن المقالات في عام 2021، المنشورة بين الأعوام 2010 إلى 2020. تم فحص الوثائق الفرنسية وقراءتها بواسطة أ. السوسي وش. هاند وترجمتها إلى الإنجليزية الأمريكية باستخدام برنامج "Deep L" ومراجعتها بواسطة ماري إليزابيث راو كتيس (Macketanz et al., 2021).

3.2. الوثائق المدرجة

أدرجنا ما مجموعه 44 وثيقة في المراجعة. استخدمنا إطار الأنظمة الذي يتكون من المكونات السبعة لأنظمة حماية الطفل، لاستخراج المعلومات وتخطيطها (Wulczyn et al., 2010). حاولنا أيضًا تقدير عدد وانتشار الأطفال في مؤسسات الرعاية في كل بلد. المكونات السبعة التي استخدمناها لتحديد الأعداد:

(1) الغرض أو الإطار المعياري: من يهدف النظام إلى حمايته - الأطفال، الأسرة، المجتمع، الدولة
(2) الهياكل: ما الذي يشكل العلاقات والحدود الرسمية بين الجهات الفاعلة في مختلف القطاعات وداخلها
(3) الوظائف: كيفية تحقيق نظام حماية الطفل لأهدافه
(4) القدرات :قدرات الجهات الفاعلة وأنظمة حماية الطفل على تحقيق أهدافها
(5) استمرارية الرعاية: الأنظمة والعمليات المعمول بها لدعم الأسر ومنع التخلي عن الأطفال والإيداع في مؤسسات الرعاية
(6) عملية الرعاية: التحديد والإبلاغ والإحالة والتحقيق والتقييم والتدخل ومتابعة حالات سوء معاملة الأطفال
(7) المساءلة :كيف يتم رصد تدابير حماية الطفل ولمن الإبلاغ عنها

استخدمنا جدولين لإعداد الوثائق المتعلقة بمكونات النظام. تم استخدام الجدول الأول للوثائق الحكومية وأي مقال غير بحثي والجدول الثاني للمقالات البحثية [Supplementary File 1]. أعاد س. هاندز وف. البغدادي وماري إليزابيث راوكتيس قراءة المستندات للتحقق من الملخصات. قام ف. البغدادي وماري إليزابيث راوكتيس بتنظيم المعلومات في جدول واحد تمت مراجعته بواسطة هـ. سنوكس. تساعد عملية تجميع الأبحاث الكمية والنوعية، جنبًا إلى جنب مع السياسات والتخطيط والتقارير، في إثراء وفهم التحليل المقارن للتدخلات والأنظمة المعقدة (Noyes et al., 2019).

3. النتائج

1.3. ملخص الدراسات المدرجة

تم إدراج ما مجموعه 44 وثيقة في المراجعة (Supplementary File 3). كان أكبر عدد من الوثائق هو تقارير المنظمات غير الحكومية الدولية (العدد = 23)، تليها مقالات المجلات (العدد = 15)، وفصول الكتب (العدد = 3)، والأطروحات (العدد = 2)، والسجلات الرسمية (العدد = 1). كانت العديد من الوثائق المدرجة عبر بلدان متعددة واستخدمت طرقًا متعددة. وكان أكبر عدد من الوثائق يتعلق بالمغرب (العدد = 16)، تليها تونس (العدد = 14)، والجزائر (العدد = 10)، وموريتانيا (العدد = 10)، وليبيا (العدد = 9). استخدم أكبر عدد من الوثائق مراجعات مكتبية أو أدبية (العدد = 20). كانت هناك أيضًا وثائق عبارة عن تحليل نظري أو مفاهيمي لم يستخدم أساليب البحث التجريبية (العدد = 14)، واستخدم الأساليب النوعية (العدد = 12)، وكانت عبارة عن تحليل بيانات بأثر رجعي (العدد = 4)، واستقصاءات مستخدمة (العدد = 4)، أو كانت استراتيجية حكومية منشورة لم تستخدم الأساليب التجريبية (العدد = 1).

2.3. انتشار الأطفال الذين يعيشون في مؤسسات الرعاية في منطقة المغرب العربي

نظرًا لعدم كفاية أو عدم وجود أنظمة معلومات ومزيج من المؤسسات التي تديرها الدولة والتي لا تديرها الدولة، فمن الصعب تقدير عدد الأطفال الموجودين حاليًا في مؤسسات الرعاية في منطقة المغرب العربي، كما هو الحال في العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل (Petrowski et al., 2017). الجدول 2 يقدم تقديراتنا لانتشار الأطفال في مؤسسات الرعاية في بلدان المغرب العربي، استنادًا إلى البيانات الواردة في الوثائق المدرجة في المراجعة.

1.2.3. الجزائر

في الجزائر، يتم إيداع الأطفال في مؤسسات رعاية غير حكومية لا تنشر سجلات موثوقة، وفي 35 دارًا للأطفال تديرها الدولة، هناك 22 منها تستقبل فقط الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و6 سنوات. (Save the Children Sweden, 2011a). وفي عام 2015، أشارت التقارير إلى أن هناك 5000 طفل يتم التخلي عنهم عند الولادة كل عام في الجزائر (Boussenna & Tiliouine, 2015; SOS Children's Villages 2021a) تدير سبع مؤسسات للأطفال في الجزائر وتذكر أن هناك حاليا 550 ألف طفل في الجزائر فقدوا أحد والديهم أو كليهما، وغالبيتهم يدخلون العديد من مؤسسات الرعاية الحكومية وغير الحكومية.

2.2.3. ليبيا

في ليبيا، تدير اليونيسف بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية مراكز مجتمعية للأطفال الضعفاء والنازحين، وتوفر لهم الحماية والتعليم غير الرسمي. (UNICEF, 2020b). وتشير التقديرات إلى أن ليبيا كان لديها أقل من 80 طفلاً في مؤسسات الرعاية في عام (Desmond et al., 2020). وعلى النقيض من ذلك، أشارت UNICEF (2020a) إلى أن هناك ما لا يقل عن 15,000 طفل في مراكز الاحتجاز لحمايتهم بسبب اعتبارهم قاصرين غير مصحوبين بذويهم خلال الحرب الأهلية، في حين تشير تقديرات أخرى إلى أن هناك ما بين 2,000 إلى 145,000 قاصر غير مصحوبين محتجزون في 23 مركز احتجاز في جميع أنحاء البلاد، غالبًا ضد إرادتهم ومن دون أي ضمانات أمنية (El Ghamari Gabriela Bartoszewicz, 2020).

3.2.3. موريتانا

في موريتانيا، وبسبب نقص الموارد والتحديات التي يواجهها الأطفال للوصول إلى المدارس في المناطق الريفية، يتم إرسال العديد من الأطفال الذكور إلى المدارس الداخلية الإسلامية، الطالب، في المدن الكبرى طوال فترة طفولتهم (Ballet et al., 2012). تتوافق مدارس الطالب مع تعريف المؤسسة الموضح أعلاه، حيث يتم إيواء الأطفال معًا دون إشراف كافٍ من مقدم الرعاية الأساسي بعيدًا عن عامة السكان وأسرهم (Ezell et al., 2011). بالإضافة إلى ذلك، يُطلب من الأطفال في مدارس الطالب التسول للحصول على لأموال التي تُستخدم لدفع ثمن مسكنهم وطعامهم، والعقاب الجسدي هو القاعدة

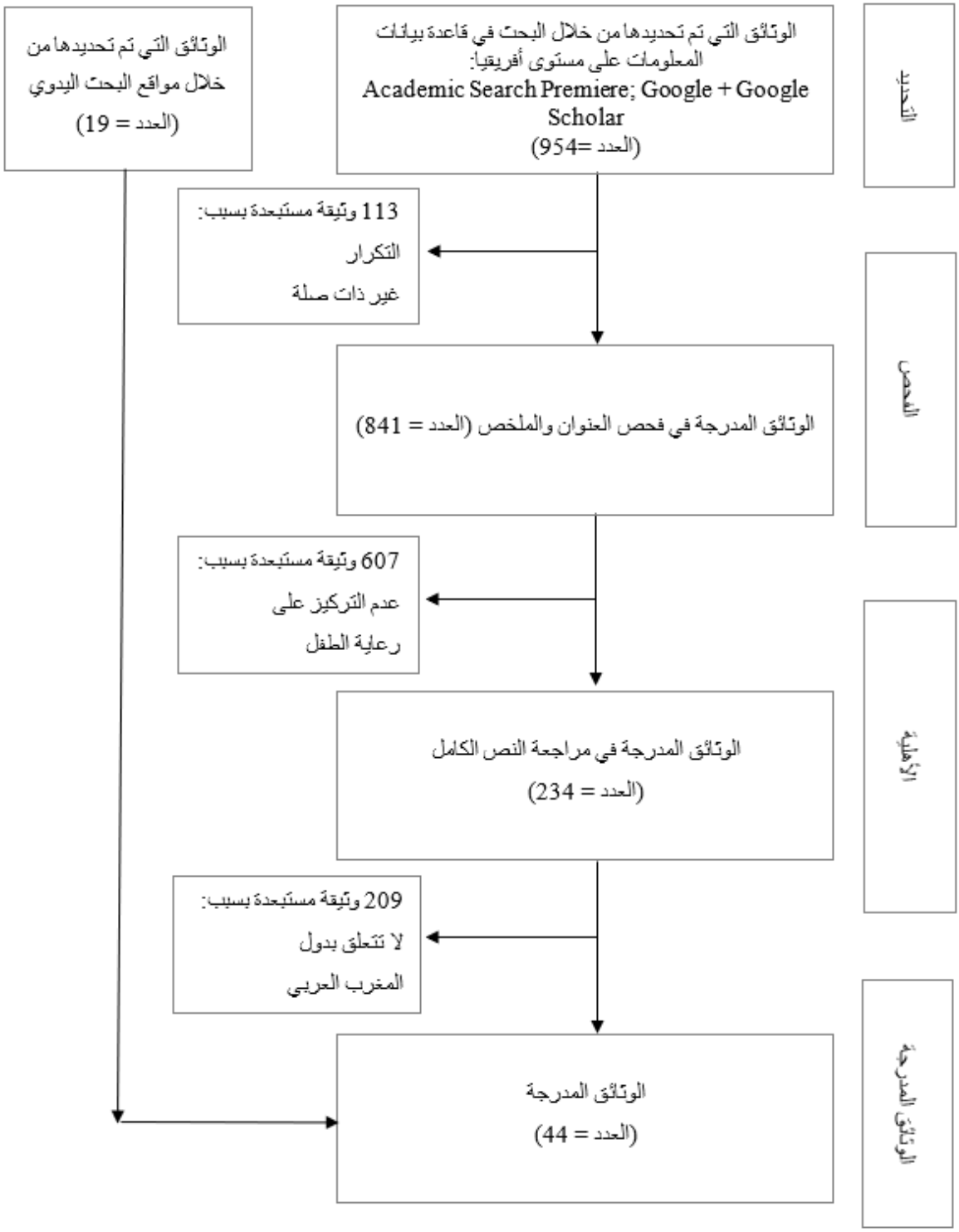

الشكل 2 عملية اختيار مراجعة النطاق.

الجدول 1
معايير الإدراج

	معايير الإدراج	معايير الاستبعاد
المشاركون	لا ينطبق	لا ينطبق
المفهوم	توثيق التقارير المتعلقة بحماية الطفل، أو الأطفال المشرَّدين، أو الأطفال الذين تتم رعايتهم، أو إيداع الأطفال في مؤسسات الرعاية	الوثائق التي لا تتضمن أي ذكر لحماية الطفل، أو الأطفال المشرَّدين، أو الأطفال الذين تتم رعايتهم، أو إيداع الأطفال في مؤسسات الرعاية
السياق	دول المغرب العربي، الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب، تونس الوثائق المكتوبة باللغة الإنجليزية أو الفرنسية التواريخ: يناير 2010 –ديسمبر 2020	ليس في دول المغرب العربي الوثائق غير المكتوبة باللغة الإنجليزية أو الفرنسية

الجدول 2
العدد التقديري للأطفال الذين تم إيداعهم في مؤسسات الرعاية في دول المغرب العربي سنة 2021

البلد	عدد السكان[1]	عدد السكان < 18	العدد الحالي في المؤسسات	٪ من السكان < 18 في مؤسسات الرعاية
الجزائر	43,100,000	14,972,940	550,000	3.67٪
ليبيا	6,800,000	2,241,280	145,000[2]–80	6.47–0.01٪>
موريتانيا	4,500,000/1,372,000[3]	2,053,350/632,217/333,865[4]	45,850	13.73٪[5]
المغرب	36,500,000	11,617,950	471,006	4.05٪
تونس	11,700,000	3,319,290	140,000	4.22٪

[1] تم الحصول على جميع أعداد السكان من United Nations (2021)، باستثناء نواكشوط (موريتانيا) التي تم الحصول عليها من Cityfacts (2023).

[2] الإجمالي في موريتانيا/الإجمالي في نواكشوط.

[3] إجمالي الأطفال في موريتانيا / إجمالي الأطفال في نواكشوط / إجمالي الأطفال الذكور في نواكشوط.

[4] الأرقام متاحة فقط للأطفال الذين يتم إيداعهم كقاصرين غير مصحوبين بذويهم.

[5] نسبة الأطفال الذكور في نواكشوط.

Ballet et al. 2012). في العاصمة نواكشوط، هناك 917 مدرسة من مدارس الطالب، يوجد في كل منها ما يصل إلى 50 طفلًا ذكرًا، مما يؤدي إلى ما يقدر بنحو 45,850 طفلًا في المجموع - 13.73٪ من الأطفال الذكور الذين يعيشون في نواكشوط. (Ballet et al., 2012; Cityfacts, 2023).

4.2.3. المغرب

خلال الاثنى عشر عامًا بين عامي 1999 و2010، أشارت UNICEF (2014) إلى أن أعداد الأطفال في مؤسسات الرعاية في المغرب ارتفعت بنسبة 175٪. وفي عام 2017، أشارت UNICEF (2019c) إلى أن هناك 117.646 طفلاً في مؤسسات الرعاية التي تديرها الدولة، مؤسسة الرعاية الاجتماعية (EPS). ومع ذلك، فإن هذا الرقم لا يشمل الأطفال الموجودين في نفس العدد المقدَّر من المؤسسات التي تديرها وزارة الشباب والرياضة مثل مراكز حماية الطفولة وبعض منظمات المجتمع المدني، مما يجعل الرقم الإجمالي يصل إلى ما يقدَّر بنحو 235,292 طفلًا في مؤسسات الرعاية في عام 2017. في هذا الوقت لم تكن هناك تغييرات كبيرة في نظام حماية الطفل في المغرب من شأنها أن تؤثر على معدلات إيداع الأطفال في مؤسسات الرعاية. لذلك، نتوقع أن يظل المعدل ثابتًا وأن يؤدي تطبيق نفس المعدل البالغ 15٪ سنويًا الذي تقدره اليونيسف إلى ما يقدَّر بنحو 471,006 طفلًا يعيشون في مؤسسات الرعاية بحلول عام 2021 - أي 4.05٪ من إجمالي عدد الأطفال دون سن 18 عامًا.

5.2.3. تونس

ذكرت SOS Villages في عام 2019 أن هناك 130 ألف طفل ينشأون حاليًا بدون والديهم في تونس (SOS Children's Villages, 2021b). وتوثق التقارير الأولى وجود 2500 حالة إيداع جديدة في عام 2011 ويرتفع هذا الرقم إلى 3319 حالة إيداع جديدة في عام (ISS, 2019). في هذا الوقت لم تكن هناك تغييرات كبيرة في نظام حماية الطفل في تونس من شأنها أن تؤثر على معدلات إيداع الأطفال في مؤسسات الرعاية. لذلك، باستخدام الأرقام الواردة من SOS Children's Villages لحساب المعدل الثابت لحالات الإيداع الجديدة - 1.76٪ سنويًا - نرى أنَّه في عام 2021 كان هناك 3437 حالة إيداع جديدة في دور رعاية الأطفال التي تديرها الدولة وما لا يقل عن 140,000 طفل في مؤسسات الرعاية في تونس – 4.22٪ من إجمالي عدد الأطفال دون سن 18 سنة.

3.3. مكونات أنظمة حماية الطفل في دول المغرب العربي

الجدول 3 يقدم ملخصًا لمكونات أنظمة حماية الطفل في كل دولة من دول المغرب العربي. نحن نتبع الجدول مع وصف سردي لكل مكون في كل بلد، مع وصف أوجه التشابه والاختلاف بين بلدان المغرب العربي.

1.3.3. الغرض والإطار المعياري

لدى الجمهورية التونسية (1995) والجمهورية الإسلامية الموريتانية (2005) قوانين لحماية الطفل تعطي الأولوية بوضوح للمصالح الفُضلى للطفل (United Nations, 2010, 2018). ومع ذلك، يضع قانون حماية الطفل في موريتانيا حقوق الأطفال في سياق مسؤولياتهم تجاه الأسرة والمجتمع كما تنص عليها الشريعة الإسلامية التي تعطي الأولوية للوصاية الأبوية، حيث يتم إسناد حضانة الأطفال ورعايتهم إلى رب الأسرة (Bargach, 2002). ويشير قانون الأسرة الجزائري (1984 [2005]) إلى حقوق الطفل، ولكنه يشير أيضًا إلى "قُدسية الأسرة" وواجب الطفل تجاه الأسرة (Save the Children Sweden, 2011a; United Nations, 2012). لدى المغرب سياسة عمومية منذمجة لحماية الطفولة (Royaume du Maroc, 2014). ومع ذلك، فإن القوانين المتعلقة بحماية الطفل موجودة في قانون المسطرة الجنائية وقانون الأسرة، حيث تربط حقوق الأطفال مباشرة بسلطة والديهم والحفاظ على الهياكل الأسرية التقليدية (Royaume Du Maroc, 1962 [2011] ; Royaume du Maroc, 2004). وينص مشروع الدستور الليبي على أن الدولة ستتخذ كافة التدابير التي تحمي الأطفال من الأذى (Al-Ali, 2020). ومع ذلك، فإنه في سياق الصراع المدني، تكيَّفت حماية الطفل في ليبيا للتركيز على الحماية في حالات الطوارئ، لا سيما للأطفال المهمشين والنازحين، وكذلك أولئك المعرضين لخطر الإصابة الجسدية من الذخائر غير المستهلكة (Amusan, 2013).

2.3.3. الهياكل

يلعب الإسلام والمحاكم الدينية دورًا هامًا في تشكيل الهياكل الثقافية والاجتماعية والمؤسسية لبلدان المغرب العربي. جميع دول المغرب العربي لديها أغلبية سكانية مسلمة تتبع المذهب السُني المالكي في الفقه. تعمل قوانين ووظائف حماية الطفل جنبًا إلى جنب مع الشريعة الإسلامية – وهي إطار أخلاقي وقانوني للمسلمين (Gulam, 2016; Charrad, 2014). تفسيرات الشريعة التي تفيد التقارير بأن لها تأثير قوي على حماية الطفل في جميع أنحاء منطقة المغرب العربي هي الميراث (يُمنح الذكور ضعف نصيب الإناث)، والجنس قبل الزواج (جريمة جنائية في جميع البلدان باستثناء تونس)، والتبني (ثابت في جميع الدول) (Bilo & Machado, 2018; Save the Children Sweden, 2011a, 2011b, 2011c; Serrano-Ruano, 2018). في موريتانيا، كل القوانين مستمدة من تفسير الشريعة، ولا يوجد فصل بين الدين والدولة (Republique Islamique de Mauritanie, 2005). في الجزائر وليبيا والمغرب، الإسلام هو دين الدولة، ويتم تفسير دستور كل دولة في ضوء الشريعة (Republique Algerienne Democratique et Populaire, 1989 [1996]; Republique Algerienne Democratique et Populaire, 1984 [2005]; Al-Ali 2020; Royaume Du Maroc, 1962 [2011]; Royaume du Maroc, 2004). في تونس، قانون الطفل غير منصوص عليه في الشريعة، على الرغم من أنه يتوافق مع النظرة الإسلامية للأطفال باعتبارهم أعزاء ومستحقين للحقوق. (Republic of Tunisia, 1995; Save the Children Sweden, 2011c). إن تشابك الشريعة مع النسيج الاجتماعي والثقافي لدول المغرب العربي يُشكِّل قوانين وممارسات حماية الطفل في المنطقة بشكل كبير.

3.3.3. الوظائف

في الجزائر والمغرب، الهيئات القانونية مجزأة وهناك تعاون محدود بين مختلف القطاعات، مما يحد من المساءلة والرقابة (UNICEF, 2014; Save the Children Sweden, 2011a, 2011b). لدى كل من موريتانيا وتونس التشريعات والهياكل المعمول بها للوظائف المشتركة بين الخدمات والقطاعات، ومع ذلك، فإن نقص الموارد المالية والبشرية والمادية يعني أن هناك تطبيق محدود للأنظمة المحددة في السجلات الحكومية الرسمية (Davis et al., 2012; Save the Children Sweden, 2011c). في ليبيا، يسيطر أمراء الحرب على السلطة في مناطقهم الجغرافية ويتمتعون بقدر متفاوت من السلطة على المستوى الإقليمي والمحلي والعائلي. (Al-Ali, 2020). وفي حالة عدم انخراط المنظمات غير الحكومية الدولية، تتم إدارة قضايا حماية الطفل على أساس كل حالة على حدة من خلال نظام قبلي غير رسمي

الجدول 3
مكونات أنظمة حماية الطفل في دول المغرب العربي.

المكون	الجزائر	ليبيا	موريتانيا	المغرب	تونس
الغرض/ الإطار المعياري الهياكل	الأسرة الفصل رسميًا بين الدين والدولة، على الرغم من إن الأعراف الاجتماعية والثقافية التي شكلتها *الشريعة* تؤثر على جميع جوانب التشريع	الحماية في حالات الطوارئ الفصل رسميًا بين الدين والدولة، على الرغم من إن الأعراف الاجتماعية والثقافية التي شكلتها *الشريعة* تؤثر على جميع جوانب التشريع	الطفل لا يوجد فصل بين الدين والدولة، فكل التشريعات متجذرة بقوة في *الشريعة* وتدار بها	الأسرة الفصل رسميًا بين الدين والدولة، على الرغم من أن الاعراف الاجتماعية والثقافية التي شكلتها *الشريعة* تؤثر على جميع جوانب التشريع	الطفل الفصل رسميًا بين الدين والدولة، على الرغم من أن الاعراف الاجتماعية والثقافية التي شكلتها *الشريعة* تؤثر على جميع جوانب التشريع
الوظائف	لا يؤدي أي قانون لحماية الطفل إلى تنافس بين الوظائف والجهات الفاعلة	التشريعات موجودة، ولكن لا تحدث إلا التدخلات الطارئة	التشريعات موجودة، ولكن التدخل على المستوى المحلي محدود	لا يؤدي أي قانون لحماية الطفل إلى تنافس بين الوظائف والجهات الفاعلة	التشريعات موجودة، وهناك تحديد واضح للوظائف
القدرات	محدودية الموارد المالية والبشرية والبنية التحتية	الموارد الوحيدة المخصصة لحماية الطفل هي تلك التي تقدمها المنظمات غير الحكومية الدولية	محدودية الموارد المالية والبشرية والبنية التحتية	محدودية الموارد المالية والبشرية والبنية التحتية	محدودية الموارد المالية والبشرية والبنية التحتية
استمرارية الرعاية	محدودية الضمان الاجتماعي، والوقاية من قبل منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية، و*تشريعات الكفالة*، وعدم وجود رعاية بديلة	ما بعد الحرب الأهلية: ضمان اجتماعي محدود، الوقاية من قبل منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية، *تشريعات الكفالة*، عدم وجود رعاية بديلة	محدودية الضمان الاجتماعي، والوقاية من قبل منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية، و*تشريعات الكفالة*، وعدم وجود رعاية بديلة	محدودية الضمان الاجتماعي، والوقاية من قبل منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية، و*تشريعات الكفالة*، وبرنامج واحد للرعاية البديلة	محدودية الضمان الاجتماعي، والوقاية من قبل منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية، و*تشريعات الكفالة*، ومحدودية الرعاية البديلة
عملية الرعاية	تقوم منظمات المجتمع المدني بالتحقيق، لكن جميع الإجراءات والتقارير تتم من قبل الدولة وإليها	لا توجد آليات إبلاغ واضحة، فالمنظمات الدولية غير الحكومية هي الجهات الفاعلة الوحيدة	الدولة هي الهيئة الوحيدة القادرة على التحقيق واتخاذ الإجراءات والإبلاغ	تقوم منظمات المجتمع المدني بالتحقيق، لكن جميع الإجراءات والتقارير تتم من قبل الدولة وإليها	تقوم منظمات المجتمع المدني بالتحقيق، لكن جميع الإجراءات والتقارير تتم من قبل الدولة وإليها
المساءلة	يتم الإبلاغ إلى لجنة حقوق الطفل، ولكن لا توجد قاعدة بيانات لحماية الطفل	لا يوجد إبلاغ إلى لجنة حقوق الطفل، وتخطط اليونيسف لتطوير قاعدة بيانات	يتم الإبلاغ إلى لجنة حقوق الطفل، ولكن لا توجد قاعدة بيانات لحماية الطفل	يتم الإبلاغ إلى لجنة حقوق الطفل، ولكن لا توجد قاعدة بيانات لحماية الطفل	يتم الإبلاغ إلى لجنة حقوق الطفل، تم وضع قاعدة بيانات دون الإبلاغ

مم المتحدة لحقوق الطفل؛ CSO = منظمات المجتمع المدني؛ INGOs = المنظمات الدولية غير الحكومية؛ UNICEF = صندوق الأمم المتحدة الدولي للطوارئ للأطفال

(Amusan, 2013).

إن وجود وموقع القوانين الوطنية لحماية الطفل في هياكل الحكم في بلدان المغرب العربي يؤثر على قدرة مختلف الجهات المعنية بحماية الطفل على حماية الأطفال وتحمل المسؤولية عندما لا يفعلون ذلك. لا توجد في الجزائر والمغرب قوانين شاملة أو موحدة خاصة بالأطفال، بل يمكن العثور على التشريعات المتعلقة بحقوق الطفل في مختلف التشريعات والقوانين والأوامر (Al-Ali, 2020; Save the Children Sweden, 2011a, 2011b). موريتانيا وتونس هما الدولتان الوحيدتان في منطقة المغرب العربي اللتان قامتا بتشريع قانون شامل لحماية الطفل (United Nations, 2010, 2018; Save the Children Sweden, 2011c). ومع ذلك، في موريتانيا، يُشرّع قانون العقوبات الخاص بالأطفال فرض عقوبات على الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم 7 سنوات ويتضمن تدابير للحماية. (Republique Islamique De Mauritanie, 2005). وعلى الرغم من وجود قانون مخصص لحماية الطفل في ليبيا، فإن عدم الاستقرار السياسي المستمر والحكومات المتصارعة يحول دون تنفيذه (Amusan, 2013).

إن فهم إدارة أنظمة حماية الطفل في منطقة المغرب العربي يوفر نظرة ثاقبة حول كيفية تنظيم وتنفيذ مبادرات حماية الطفل على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية ومعرفة القائمين عليها. في الجزائر والمغرب، تقع على عاتق العديد من الجهات الفاعلة في وزارات الصحة والعدل والرعاية الاجتماعية مسؤوليات تتعلق بحماية الطفل (Maestral International, 2019; Save the Children Sweden, 2011a, 2011b). على سبيل المثال، في المغرب، تحتفظ وزارة الصحة بوحدة في المستشفيات تتكون من الأخصائيين الاجتماعيين وموظفي المستعجلات، وتحتفظ وزارة التربية والتعليم بوحدة في كل مدرسة وعلى المستوى الإقليمي، وتحتفظ النيابة العامة بوحدة ينسق عملها وكيل الملك او الوكيل العام، وتحتفظ وزارة الشباب والرياضة بأخصائية اجتماعية مندوب الحرية المحروسة لمتابعة ودعم الأطفال المخالفين للقانون في كل محافظة لديها المحكمة، وتوظِّف المرافق الإصلاحية أخصائيًا اجتماعيًا للأطفال الجانحين، وتحتفظ الوزارة الحكومية، التعاون الوطني، بثمانية وحدات لحماية الطفل في البلاد لدعم الأطفال الذين يعانون من سوء المعاملة (Maestral International, 2019). تؤدي هذه الشبكة المعقدة من المسؤوليات عبر الوزارات في الجزائر والمغرب إلى وظائف وأدوار متنافسة للجهات الفاعلة التي تحاول حماية الطفل بطريقتها الخاصة.

منذ انهيار الحكومة في ليبيا، قامت UNICEF (2020b) بتطوير وتنفيذ برامج وطنية للاستجابة لاحتياجات حماية الطفل. في موريتانيا، تم وضع الاستراتيجية الوطنية لحماية الطفل في عام 2009 لتنفيذ آليات التنسيق بين القطاعات لحماية الطفل على مستوى المقاطعات والبلديات (Davis et al., 2012). توجد مديرية للصحة والشؤون الاجتماعية على المستوى الإقليمي في موريتانيا، إلا أن المجالس البلدية تدير قضايا حماية الطفل بشكل مستقل (Babou, 2010). في تونس، يؤدي وجود قانون مخصص لحماية الطفل ووزارة للأطفال، إلى وجود خط واضح للمساءلة من المجلس الأعلى للطفولة الذي يرأسه رئيس الوزراء وصولاً إلى موظفي حماية الطفل الذين يقومون بدراسة الحالات في الخطوط الأمامية مع الأطفال والأسر، على الرغم من وجود اختلافات إقليمية في تنفيذ عمليات حماية الطفل بسبب نقص الموارد، وخاصة في المناطق الريفية (Save the Children Sweden, 2011c). في جميع أنحاء المغرب العربي، نجد أنَّ معالجة مسألة حماية الأطفال في ظل عدم الاستقرار السياسي والتفاوت في الموارد تطلَّبت استراتيجيات قابلة للتكيُّف، كما يتضح من الطرق المتنوعة في مختلف البلدان.

4.3.3. القدرات

تتأثر جميع بلدان المغرب العربي بمحدودية الموارد المخصصة لحماية الأطفال والخدمات المرتبطة بها. في الجزائر والمغرب، هناك موارد بشرية ومالية وموارد بنية تحتية محدودة مما يؤثر على عدد وخبرة العاملين في مجال حماية الطفل في هذا القطاع (Save the Children Sweden, 2011a, 2011b; UNICEF, 2019a, 2019b). وفي ليبيا، أفادت UNICEF (2020b) أنها قامت ببناء قدرات 91 أخصائيًا اجتماعيًا من وزارة الشؤون الاجتماعية و1706 أخصائيًا اجتماعيًا من منظمات المجتمع المدني المحلية. في التخطيط الأخير لنظام حماية الطفل الموريتاني، تبين أن هناك حاجة كبيرة للموارد المالية والموارد البشرية المؤهلة بالإضافة إلى الخبراء المؤسسيين لدعم عملية تعزيز نظام حماية الطفل. (Davis et al., 2012). يوجد في تونس 23 مركزًا متكاملاً للأطفال والشباب في 18 ولاية تابعة لوزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن (ISS, 2019). توظف هذه المراكز أخصائيين اجتماعيين يعملون مع الأطفال والأسر على حد سواء، وهم متخصصون في التعامل مع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و18 عامًا والذين تم التخلي عنهم أو المعرضين لخطر التخلي عنهم. رغم ذلك، كما هو الحال في بلدان المغرب العربي الأخرى، يقتصر النطاق الجغرافي لهذه المراكز المتكاملة على المراكز الإقليمية، وهناك نقص في الموارد اللازمة لحماية الطفل في المناطق الريفية (Braham et al., 2018; Save the Children Sweden, 2011c).

5.3.3. استمرارية الرعاية

تختلف تدابير الضمان الاجتماعي في شكل دعم مالي حكومي للأسر المحرومة عبر المنطقة المغاربية. في ليبيا، وبسبب الصراع المدني المستمر، هناك مدفوعات محدودة للضمان الاجتماعي تقدمها الحكومة (UNICEF, 2020b). في موريتانيا، تتوفر مساعدات مالية أساسية ترعاها الحكومة، لكن نظام عبودية المتاع يؤدي إلى اعتماد طبقة العبيد على الذين يستعبدونهم لتلبية الاحتياجات الأساسية (Snyder, 2012). تقدم الجزائر والمغرب وتونس إعانات البطالة والعلاوة العائلية للأسر المحرومة (Barraud, 2010; Bilo & Machado, 2018; UNICEF, 2019c). وهناك مزايا محددة للمواليد الجدد، وبدل مساعدة الأرامل، وصندوق مساعدة الأسرة للمطلقات وأطفالهن. ومع ذلك، فإن هذه المزايا لا تشمل الأمهات العازبات أو الأطفال المولودين خارج إطار الزواج (Barraud, 2010). في جميع أنحاء بلدان المغرب العربي، الوصول إلى الضمان الاجتماعي محدود للأطفال المولودين خارج إطار الزواج (Serrano-Ruano, 2018). وكثيرًا ما يواجه آباء هؤلاء الأطفال صعوبة في تسجيلهم في السجل المدني أو الحصول على بطاقة الهوية الوطنية، مما يمنحهم حقوق المواطنة الأساسية. ونتيجة لذلك، يواجه الأطفال غير المسجلين

في السجل المدني عوائق في الحصول على المزايا والتعليم والتوظيف والرعاية الصحية.

في جميع بلدان المغرب العربي، باستثناء تونس، التي شرَّعت التبني في عام 1958، يعتبر التبني غير قانوني. تشترك جميع البلدان في نظام الكفالة، وهو شكل إسلامي من الوصاية على الأطفال الذين تخلى آباؤهم عن حقهم الطبيعي. (Liston, 2015; Yassari, 2015). في الجزائر والمغرب، توجد هياكل ثقافية وقانونية قوية للكفالة منصوص عليها في القانون، ولكن لا توجد متابعة كافية لهذه القضايا (Maestral International, 2019; Save the Children Sweden, 2011a, 2011b). يعد الإيداع في مؤسسات الرعاية هو الدعامة الأساسية للرعاية البديلة، ولا يوجد سوى مشروع تجريبي واحد لأسر الاستقبال في المغرب يضم ثماني حالات فقط (Maestral International, 2019). في ليبيا، كان نظام الكفالة قائمًا قبل سقوط حكومة القذافي في عام 2011، على الرغم من أن التحدي الأكبر حاليًا هو عدم وجود حكومة مستقرة وما يترتب على ذلك من نقص الأموال اللازمة لدعم الخدمات الاجتماعية والرعاية البديلة. (UNICEF, 2020b). في موريتانيا، ينص القانون العام لحماية الطفل (2005) على شروط تطبيق الكفالة، ولكن لا توجد هياكل تنفيذية أو إدارة أو نظام رعاية بديلة (United Nations, 2018). تحدث الكفالة فقط ضمن طبقة عرب البيضان الحاكمة، وداخل طبقة الحراطين العبيد لا يوجد نظام كفالة رسمي، ويتم التعامل مع أطفال العبيد على أنهم متاع يمكن منحهم كممتلكات للأسياد الآخرين (Snyder, 2012). في تونس، تعمل الكفالة والرعاية البديلة جنبًا إلى جنب، إلا أن الأولى أكثر شيوعًا بسبب محدودية المعرفة والوعي بعملية الرعاية البديلة (Save the Children Sweden, 2011c).

6.3.3. عملية الرعاية

تتأثر عملية الرعاية في جميع أنحاء المنطقة المغاربية بهدف ومكونات كل نظام لحماية الطفل. كما تتأثر القدرة على تحديد حالات حماية الطفل وإحالتها إلى السلطات المختصة والتحقيق فيها بتطبيع العقوبات البدنية في المدارس وداخل المنزل، فضلاً عن المعدلات المرتفعة لأطفال الشوارع في جميع أنحاء المنطقة. (Ballet et al., 2012; Ballet et al., 2013; Braham et al., 2018; GIECPC, 2020; Save the Children Sweden, 2011a, 2011b, 2011c; Serrano-Ruano, 2018; UNICEF, 2019a, 2019b, 2019c).

وفي الجزائر، تقوم المفوضة الوطنية لحماية الطفولة بنقل المعلومات المتعلقة بمسألة حماية الطفل إلى الشرطة القضائية، ثم الوالي، ورئيس الجمعية المذكورة أعلاه، ثم الشرطة القضائية (Save the Children Sweden, 2011a). في ليبيا، مع وجود العديد من الفصائل الحكومية المتصارعة، لا توجد آليات واضحة للإبلاغ (Amusan, 2013). تواجه موريتانيا تحديات واضحة بسبب الإرث الأخير من عبودية المتاع/الوراثة داخل هياكلها الاجتماعية والمؤسسية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التخلي عن الأطفال، وقتل الأطفال، وعمالة الأطفال، واستعباد الأطفال، والاستعباد الجنسي، وزواج الأطفال، والإبعاد القسري للأطفال من عائلاتهم التي وُلدوا فيها (Babou, 2010; Snyder 2012). توجد في موريتانيا أيضًا معدلات مرتفعة لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث بموافقة الأسرة والمجتمع (69٪ من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا) والتغذية القسرية، مما قد يحد من تأثير أنظمة الإحالة والدعم (Cetorelli et al., 2020; Ouldzeidoune et al., 2013). ومع ذلك، يمكن لأي شخص الاتصال بالخط الوطني لمساعدة الأطفال - الخط الأخضر - الذي تديره إحدى منظمات المجتمع المدني الموريتانية بالشراكة مع وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، للإبلاغ عن سوء معاملة الأطفال والذي يتم بعد ذلك تقييمه قبل إحالته إلى الشرطة. (UNICEF, 2020c). في المغرب، لا يوجد حظر صريح للعقوبات البدنية في المنزل أو أماكن الرعاية البديلة أو الرعاية النهارية أو المدارس (GIECPC, 2020). فلا يمكن متابعة إحالات حماية الطفل إلا من قبل النيابة العامة أو الشرطة أو القضاء أو السلطات المحلية أو منظمات المجتمع المدني المخولة من قبل الجهات الحكومية الرسمية (Maestral International, 2019; Save the Children Sweden, 2011b). في تونس، يمكن لأي شخص الإبلاغ عن العنف ضد الأطفال باستخدام الخط الساخن لحماية الطفل التابع للدولة (Save the Children Sweden, 2011c). يتم تمكين موظفي حماية الطفل المدربين من تقييم كل حالة ووضع خطة للدعم المستمر أو النقل إلى مؤسسة حيث يوجد خطر مباشر لإلحاق الأذى بالطفل (Braham et al., 2018). ومع ذلك، فإنه على الرغم من وجود هذا النظام رسميًا، إلا أن تطبيقه ليس منتشرًا على نطاق واسع، خاصة في المناطق الريفية، بسبب محدودية الموارد.

7.3.3. المساءلة

لقد صدَّقت جميع بلدان المغرب العربي على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وقدمت تقارير إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل. الجدول 4 يلخص أحدث التوصيات التي قدمتها لجنة حقوق الطفل فيما يتعلق بمكونات النظام في كل بلد، باستثناء تقرير لجنة حقوق الطفل لليبيا من عام 2003 وخارج نطاق مراجعة النطاق هذه (United Nations, 2003, 2010, 2012, 2014, 2018).

ونصحت لجنة حقوق الطفل الجزائر والمغرب باعتماد قانون شامل لحماية الطفل وإصلاح قانون الأسرة لإلغاء الأحكام التمييزية/التفضيلية. وحثت تونس وموريتانيا على مواصلة تعزيز تنفيذ التشريعات القائمة على حماية الطفل وفقا للاتفاقية.

وقد نصحت لجنة حقوق الطفل الجزائر والمغرب باعتماد قانون شامل لحماية الطفل وإصلاح قانون الأسرة لإلغاء الأحكام التمييزية. وحثت موريتانيا وتونس على مواصلة تعزيز تنفيذ تشريعاتهما الحالية المتعلقة بحماية الطفل وفقاً للاتفاقية.

وقد تمت التوصية بتعزيز آليات التنسيق في جميع القطاعات المرتبطة بالنسبة للجزائر وموريتانيا والمغرب. كما تم تشجيع إشراك منظمات المجتمع المدني والأطفال في وضع السياسات وتنفيذها في جميع بلدان المغرب العربي. وبالمثل، تم تشجيع جميع بلدان المغرب العربي على تعزيز تدريب المهنيين في جميع القطاعات وتخصيص قدر أكبر من الموارد المالية والبشرية للجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل والوزارات والخدمات.

وفي الجزائر، تم التوصية بإجراء حملات توعية لمنع التمييز ضد الأمهات العازبات وتعزيز الحماية.

الجدول 4
توصيات لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل (United Nations, 2010, 2012, 2014, 2018)

	الجزائر	ليبيا*	موريتانيا	المغرب	تونس
الهياكل	إنشاء قانون لحماية الطفل ومراجعة الأحكام التمييزية في قانون الأسرة		تشريع إصلاحات لحظر زواج الأطفال، وتسويه الأعضاء التناسلية للإناث، وغيرها من الممارسات الضارة	وضع قانون للطفل، وإصلاح قانون الأسرة، وتعزيز إنفاذ التشريعات القائمة	مواءمة التشريعات مع اتفاقية حقوق الطفل وتعزيز تنفيذها
الوظائف	وضع آليات تنسيق رفيعة المستوى لضمان تنفيذ حقوق الطفل على مستوى الوزارات		وضع آليات شاملة للمجتمع المدني والأطفال للمشاركة في عملية مراجعة السياسات	تعزيز برامج التدريب لضمان نشر المعرفة وأفضل الممارسات بين الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل	إشراك الأطفال في تصميم السياسات، ومواءمة السياسات مع أهداف التنمية المستدامة، ووضع خطة التنفيذ الوطنية
القدرات	تخصيص موارد كافية للقطاعين الصحي والاجتماعي وتوفير التدريب على حقوق الطفل لجميع المهنيين المتحالفين معهما		تخصيص موارد مالية وبشرية وفنية كافية لتنفيذ السياسات ودعم أنشطة منظمات المجتمع المدني	تخصيص موارد مالية وبشرية وفنية كافية لدعم الأداء الفعال لأنظمة حماية الطفل المحلية والإقليمية والوطنية	توفير التدريب وتخصيص الموارد الكافية للجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل والمهنيين المتحالفين معها
استمرارية الرعاية	إجراء حملات توعية "من أجل وضع حد للتهميش الاجتماعي والوصم والمعاملة الوحشية [للأمهات العازبات وأطفالهن]"		دعم البرامج المجتمعية التي تعزز مهارات الأمومة والأبوة وتوسيع خيارات الرعاية البديلة مثل *الكفالة* والحضانة	تعزيز الخدمات المجتمعية، بما في ذلك برامج الأبوة والأمومة وتعزيز خيارات الرعاية البديلة كبدائل حيوية للإيداع في مؤسسات الرعاية	وضع مبادئ توجيهية ومعايير واضحة للرعاية البديلة لضمان سلامة ورفاهية وحقوق الأطفال
عملية الرعاية	إنشاء هيكلية مراقبة ورصد مستقلة تراعي احتياجات الطفل لمعالجة الشكاوى الفردية المتعلقة بانتهاكات حقوق الطفل		وضع إجراءات منهجية للإحالات ومراقبة تقدم الأطفال والأسر بعد التدخل في جميع القطاعات المرتبطة	تعزيز آليات التحديد والإبلاغ، وضمان قدرة المهنيين والأخصائيين على تحديد علامات سوء المعاملة والاستجابة لها، وإنشاء وكالات محلية وإقليمية ووطنية لحماية الطفل	إنشاء فرق متعددة التخصصات لإجراء تحقيقات وتقييمات شاملة لحالات إساءة معاملة الأطفال
المساءلة	إنشاء نظام وطني وشامل لجمع البيانات		تعزيز تدابير جمع البيانات وتعزيز آليات الرصد والشكوى	إنشاء نظام وطني وشامل لجمع البيانات	تعزيز الرصد والإبلاغ عن تدابير حماية الطفل وإجراء البحوث

* آخر تقرير للجنة حقوق الطفل بشأن ليبيا كان من عام 2003، وهو خارج نطاق هذه المراجعة.
CRC = اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، CSO = منظمة المجتمع المدني، SDGs = أهداف التنمية المستدامة.

وفي حين تمت التوصية بحملات توعية لتعزيز صلة القرابة والحضانة كبدائل للإيداع في مؤسسات الرعاية في موريتانيا والمغرب. كما تمت التوصية ببرامج مجتمعية لتعزيز مهارات الأبوة والأمومة في موريتانيا والمغرب. وتم حث جميع بلدان المغرب العربي على مراجعة القوانين التي تحظر العقوبة البدنية في المنزل وفي البيئات التعليمية. على سبيل المثال، فإنه رغم الإشادة بتونس لإصدارها قانونًا يحظر العقوبة البدنية، إلا أن لجنة حقوق الطفل وجدت أن العقوبة البدنية شائعة في كل من الأماكن العامة (مثل المدارس) والخاصة (مثل المنزل). لذلك، تمت التوصية بإنشاء أنظمة وبروتوكولات إحالة لمعالجة التدخلات ورصد التقدم في جميع بلدان المغرب العربي. علاوة على ذلك، أوصت لجنة حقوق الطفل بإنشاء وتعزيز أنظمة وطنية لجمع البيانات لتوجيه السياسات القائمة على الأدلة في جميع بلدان المغرب العربي. وفي تونس، تم إنشاء قاعدة بيانات وطنية لرصد قضايا حماية الطفل والإبلاغ عنها؛ ومع ذلك، لم تنشر الحكومة حتى الآن تقريرًا شاملاً عن نتائج قاعدة البيانات (Save the Children Sweden, 2011c).

وقد نصحت لجنة حقوق الطفل الجزائر والمغرب باعتماد قانون شامل لحماية الطفل وإصلاح قانون الأسرة لإلغاء الأحكام التمييزية. وحثّت موريتانيا وتونس على مواصلة تعزيز تنفيذ تشريعاتهما الحالية المتعلقة بحماية الطفل وفقاً للاتفاقية.

وقد تمت التوصية بتعزيز آليات التنسيق في جميع القطاعات المرتبطة بالنسبة للجزائر وموريتانيا والمغرب. كما تم تشجيع إشراك منظمات المجتمع المدني والأطفال في وضع السياسات وتنفيذها في جميع بلدان المغرب العربي. وبالمثل، تم تشجيع جميع بلدان المغرب العربي على تعزيز تدريب المهنيين في جميع القطاعات وتخصيص قدر أكبر من الموارد المالية والبشرية للجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل والوزارات والخدمات.

وفي الجزائر، تم التوصية بإجراء حملات توعية لمنع التمييز ضد الأمهات العازبات وتعزيز الحماية. وفي حين تمت التوصية بحملات توعية لتعزيز صلة القرابة والحضانة كبدائل للإيداع في مؤسسات الرعاية في موريتانيا والمغرب. كما تمت التوصية ببرامج مجتمعية لتعزيز مهارات الأبوة والأمومة في موريتانيا والمغرب. وتم حث جميع بلدان المغرب العربي على مراجعة القوانين التي تحظر العقوبة البدنية في المنزل وفي البيئات التعليمية. على سبيل المثال، فإنه رغم الإشادة بتونس لإصدارها قانونًا يحظر العقوبة البدنية، إلا أن لجنة حقوق الطفل وجدت أن العقوبة البدنية شائعة في كل من الأماكن العامة (مثل المدارس) والخاصة (مثل المنزل). لذلك، تمت التوصية بإنشاء أنظمة وبروتوكولات إحالة لمعالجة التدخلات ورصد التقدم في جميع بلدان المغرب العربي. علاوة على ذلك، أوصت لجنة حقوق الطفل بإنشاء وتعزيز أنظمة وطنية لجمع البيانات لتوجيه السياسات القائمة على الأدلة في جميع بلدان المغرب العربي. وفي تونس، تم إنشاء قاعدة بيانات وطنية لرصد قضايا حماية الطفل والإبلاغ عنها؛ ومع ذلك، لم تنشر الحكومة حتى الآن تقريرًا شاملاً عن نتائج قاعدة البيانات (Save the Children Sweden, 2011c).

4. المناقشة

1.4. تقدير عدد *الأطفال في مؤسسات الرعاية*

بدون بيانات موثوقة، كان من الصعب تقدير عدد الأطفال في مؤسسات الرعاية في منطقة المغرب العربي. لا توجد سجلات حكومية منشورة أو تقارير عن عدد الأطفال في مؤسسات الرعاية في الجزائر. في ليبيا، لم تتضمن الأرقام التي وجدناها عدد الأطفال الذين تم احتجازهم بسبب استغلالهم في النزاع المسلح، أو الأطفال اللاجئين، أو الأطفال في العديد من الملاجئ غير الرسمية والمراكز السكنية التي تم إنشاؤها في المجتمعات المحلية. (Amusan, 2013; El Ghamari & Gabriela Bartoszewicz, 2020). وفي حين أن موريتانيا لديها أكبر عدد من الأطفال في مؤسسات الرعاية، فإن هذه الأرقام كانت فقط للأطفال في مدارس الطالب في العاصمة نواكشوط. بالإضافة إلى ذلك، لم تكن هناك سجلات موثوقة عن عدد مدارس الطالب والأطفال داخلها في مناطق أخرى من موريتانيا والأرقام المتوفرة لم تشمل الأطفال الإناث الذين لم يتم إرسالهم إلى مدارس الطالب (Ballet et al., 2011). بالإضافة إلى ذلك، فإن ما يقدر بنحو 500,000 طفل (24٪ من السكان تحت سن 18 عامًا) الذين وُلدوا في عبودية وراثية في موريتانيا غير مؤهلين كأطفال يعيشون في مؤسسة رعاية. (Snyder, 2012). نشر المغرب مؤخرًا تقريرين ثنائيين يوثقان أعداد الأطفال في مؤسسة الرعاية الاجتماعية ودار الطالب (Royaume Du Maroc, 2022). ومع ذلك، تتجاهل التقارير عدد الأطفال في مراكز حماية الطفل وتلك التي تديرها بعض منظمات المجتمع المدني، والتي لا تعترف بها الحكومة، إلى جانب دار الطالب، كمؤسسات رعاية. علاوة على ذلك، لا يزال التخلي عن الأطفال مصدر قلق في المغرب، حيث حددت المحاكم المغربية ما معدله ستة أطفال يتم التخلي عنهم عند الولادة كل يوم في عام 2021 (حوالي 1 من كل 300) (Royaume Du Maroc, 2021; United Nations, 2021). وفي حين أن تونس لديها أعلى نسبة من الأطفال المودعين في مؤسسات الرعاية على المستوى الوطني في منطقة المغرب العربي (4.22٪)، فقد وجدنا أيضًا أنها تمتلك أكبر عدد من المؤسسات التي تديرها الدولة وأقوى هياكل وممارسات الحماية في المنطقة، ومن المفترض أن يؤدي ذلك إلى معدل أعلى من تحديد الحالات والإيداع في مؤسسات الرعاية.

2.4. المقارنة والتباين بين دول المغرب العربي

تتمتع منطقة المغرب العربي بمجموعة من الظروف التاريخية والمعاصرة ـ بما في ذلك إرث الاستعمار، والحكومات غير المستقرة، والدكتاتوريات الاستبدادية، والفقر ـ التي يمكن لمنظور النظام أن يأخذها في الاعتبار، والتي تساعد في تفسير سبب ارتفاع عدد الأطفال في مؤسسات الرعاية. تونس هي الدولة الوحيدة التي شرّعت التبني، واستكملت كفالة الأطفال المتخلى عنهم بعملية أسر الاستقبال. كما نفذت تونس قانون للأطفال وقوانين للأحوال الشخصية تساعد على الحد من التخلي والفقر. كان لدى تونس أيضًا حركة نسائية نشطة قبل الربيع العربي، مما سمح للنساء العازبات بالاحتفاظ بأطفالهن ولجميع الأطفال بالحصول على دعم مالي ولقب عائلي. (Voorhoeve 2018). تعد تونس مثالاً على مدى مرونة المذاهب الفقهية الإسلامية إذا تم إعطاء الأولوية لحقوق الطفل ودمجها في التشريعات والقوانين (Achour, 2019). يدافع القانون التونسي عن نفس مفهوم الأسرة مثل الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب، لكن تشريع التبني والحضانة، وتدابير دعم الأسرة، والسماح للأطفال بحمل اسم والدهم، يعكس أولوية الأطفال على المثل الثقافية للأسرة.

اتخذ التقدم الذي أحرزته موريتانيا في تعزيز نظام حماية الطفل نهجًا مجتمعيًا "من القاعدة إلى القمة"، يتكون من المنظمات غير الحكومية الدولية التي تعمل مع منظمات المجتمع المدني المحلية وممثلي الحكومة (Davis et al., 2012). وقد حقق هذا النهج مستويات متفاوتة من النجاح ويوفر مخططًا لدول أخرى في المنطقة حول طريقة تحقيق الكثير بموارد قليلة، خاصة بالنسبة لليبيا التي تحاول النهوض في أعقاب الحرب الأهلية. كانت الخطوة الأكثر أهمية عن التقدم في موريتانيا هي تحديد نظام حماية الطفل الذي سمح لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية باستخدام الأدلة لدعم وتزويد الحكومة بالمعلومات حول احتياجات نظام حماية الطفل على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية (Davis et al., 2012).

لكن ليبيا تقف على الطرف الآخر، فرغم عدم وجود بيانات موثوقة، يبدو أن حماية الطفل في أزمة. فهناك، يتم توفير الحماية من المجاعة والتفجيرات والحوادث والاتجار وغيرها من الأحداث التي تهدد الحياة من قِبل المنظمات غير الحكومية الدولية من خلال مبادرات الأزمات (Amusan, 2013). وإذا أعادت ليبيا بناء مجتمعها المدني باستخدام توجيهات UNICEF (2020b)، فيمكنها اتباع مسار موريتانيا من خلال نظام حماية الطفل الذي يقوده المجتمع المحلي. ومع ذلك، فإن غياب الحوكمة الفعالة والتوترات التي خلفتها الحرب الأهلية قد تستمر في دفع البلاد إلى مسار مختلف.

لقد كانت الجزائر والمغرب من البلدان التي تشير التقديرات إلى أن لديها أكبر عدد من الأطفال في مؤسسات الرعاية. ويفتقر كلا البلدين إلى قانون شامل لحماية الطفل، مما أدى إلى تنافس أصحاب المصلحة من مختلف القطاعات (التعليم والصحة والعدالة والخدمات الاجتماعية) الذين يحاولون حماية الأطفال بطريقتهم الخاصة. إن تشريع قانون حماية الطفل، إلى جانب زيادة الإنفاق لتعزيز برامج دعم الأسرة الوقائية وتحسين تجهيز خدمات حماية الطفل، من المحتمل أن تكون طرقًا قابلة للتطبيق لتحويل الأطفال ونقلهم من مؤسسات الرعاية. (Goldman et al., 2020).

وقد تكون إحدى طرق تقليل عدد الأطفال الذين يتلقون الرعاية هي النظر في كيفية تنفيذ نظام الكفالة والنموذج الغربي لأسر الاستقبال جنبًا إلى جنب كما حاولت تونس. (Achour, 2019; Save the Children Sweden, 2011c). تم تشريع الكفالة في الجزائر والمغرب استجابة لارتفاع معدلات الأطفال المتخلى عنهم، ولكن لا يوجد تشريع محدد لأسر الاستقبال أو الرعاية البديلة (Guenon, 2019; Hoffman, 2019). بالإضافة إلى ذلك، في حين قامت موريتانيا بتشريع قانون شامل للأطفال، فإن هذا القانون لا يتضمن أي أحكام تتعلق بأسر الاستقبال أو الرعاية البديلة (Republique Islamique de Mauritanie, 2005). لذلك، في حين أن نظام الكفالة لا يشرف على الحضانة أو الرعاية البديلة، إلا أنه يتمتع بفهم وقبول ثقافي ويتم إضفاء الشرعية عليه (Yassari, 2015). إن السماح بتكامل الكفالة والحضانة أو الرعاية البديلة من شأنه أن يسمح بلم شمل الأسرة حيثما أمكن، ويتيح للآباء غير القادرين على رعاية أطفالهم بديلاً عن إيداع أطفالهم في المؤسسات.

إن جميع بلدان المغرب العربي بحاجة إلى اتباع نهج منسق يستهدف قطاعات ووكالات والجهات الفاعلة المتعددة للحد من إيداع الأطفال في مؤسسات الرعاية. ويجب أن تشمل التدخلات تطوير برامج زيادة الوعي حول حماية الطفل والأثر السلبي لإيداع الطفل في مؤسسات الرعاية على نمو الأطفال ورفاههم (Goldman et al., 2020). ويجب أن يحدث هذا جنبًا إلى جنب مع تعزيز قدرة الأخصائيين الاجتماعيين على تقديم الدعم الموجه للأسر الضعيفة، وفحص الأسر المشمولة في نظام الكفالة وتوظيف وتدريب ودعم الأسر الحاضنة. (El-Hoss, 2023). القوى العاملة حاليًا هي داخلية في المقام الأول وتعمل لدى منظمات المجتمع المدني. لذلك، ستكون هناك حاجة أيضًا إلى إعادة تشكيل أو إعادة تدريب القوى العاملة، بما في ذلك التحول من الأعمال الخيرية إلى الرعاية التي تمولها الدولة. يعد وجود منظمات المجتمع المدني كحلفاء في هذه العملية أمرًا ضروريًا، إلى جانب الأنظمة الحليفة الأخرى التي تتداخل مع رعاية الطفل (مثل التعليم والطب

والقضاء وغير ذلك).

تحتاج البلدان في جميع أنحاء المغرب العربي إلى تعزيز أنظمة المعلومات من خلال جمع بيانات دقيقة عن أعداد الأطفال المعرضين لخطر الإيداع في مؤسسات الرعاية، أو الذين يتم نقلهم إلى مؤسسات الرعاية أو يدخلون في أنظمة الرعاية البديلة، مثل الكفالة. يوصى بقواعد البيانات الوطنية لحماية الطفل لكل من البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لإرشاد الأبحاث حول كيفية دعم الأسر ورصد وتقييم حالات حماية الطفل (Boothby & Stark, 2011; Bhatia et al., 2020; Jud et al., 2013). إن جمع البيانات المصنفة حول حالات حماية الطفل في بلدان المغرب العربي سوف يعمل على إثراء عملية البحث حول كيفية تحقيق تعليم أفضل وإرسال رسائل اجتماعية للسكان حول الآثار السلبية للرعاية المؤسسية للأطفال، وما إذا كان هذا سيساعد في الحد من الوصمة، وطرق زيادة توفير الوالدين بالتبني وبنظام الكفالة (Eurochild & UNICEF, 2021). ستكون قاعدة الأدلة الشاملة هي الخطوة الأولى في تقييم التدخلات المطورة محليًا والتي تهدف إلى الحد من سوء معاملة الأطفال وإيداعهم في مؤسسات الرعاية في جميع أنحاء المنطقة.

3.4. قيود الدراسة

هناك العديد من القيود التي تحد مراجعة النطاق. لقد ركزت هذه المراجعة فقط على الوثائق باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وربما افتقدت إلى معلومات قيّمة باللغة العربية، خاصة من المصادر الحكومية التي كان من الممكن أن تقدم رؤى أكثر شمولاً حول الاستراتيجيات الوطنية، والتشريعات الحالية، وتقييمات الوزارات. كما تأثرت دقة التقديرات المتعلقة بالأطفال الذين يعيشون في مؤسسات رعاية في منطقة المغرب العربي بالتقارير غير المتسقة، والتعريفات المختلفة للمؤسسات، وعدم الوصول إلى وثائق الدولة السرية. علاوة على ذلك، ونظرًا لمحدودية الأبحاث في مجال حماية الطفل في هذه البلدان، اعتمدت المراجعة في المقام الأول على الوثائق التي نشرتها المنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني. وقد تعكس هذه الوثائق وجهات نظر ومواقف محددة لهذه المنظمات، وغالبًا ما تفتقر إلى الدقة المنهجية للمقالات الأكاديمية. وبالتالي، فإن العديد من المقالات في هذه المراجعة لم تستخدم أساليب البحث التجريبي، مما قد يؤثر على عمق الأدلة وجودتها، حيث يوفر البحث التجريبي عادةً بيانات أكثر قوة وموثوقية. وأخيرًا، ربما كان نطاق المراجعة وإمكانية تطبيقها محدودًا بسبب العديد من الوثائق التي تعود إلى أوائل عام 2010 والتباين الكبير في الوثائق المتاحة عبر البلدان.

5. الاستنتاجات

باستخدام نهج النظم في مراجعة الدراسات المتعلقة بحماية الطفل في جميع أنحاء بلدان المغرب العربي، سلطنا الضوء على العديد من المجالات المحتملة لتطوير التدخل. إن استثمار الدولة في رعاية الأطفال والاعتراف الدستوري بحقوق المرأة والطفل أمران أساسيان لتمكين التغيير الثقافي. كما أن استكشاف السُبل لدمج الممارسات المقبولة ثقافيًا مثل الكفالة والنماذج الغربية مثل الرعاية البديلة، إلى جانب استثمار الدولة في أنظمة المعلومات وجمع البيانات الشاملة، يقدم نهجًا واعدًا للحد من إيداع الأطفال في مؤسسات الرعاية وتعزيز حماية الطفل في جميع أنحاء المغرب العربي. هناك حاجة ماسة إلى إجراء أبحاث في جميع أنحاء المنطقة لتطوير تدخلات قائمة على الأدلة على مستوى الأنظمة ولفهم الطرق الفعالة وكيفية نجاحها.

6. بيان المؤلف

أجرى س. هاندز، ف. بغدادي، وماري إليزابيث راوكتيس البحث عن البيانات وصاغوا المخطوطة الأصلية. كما فحص س. هاندز، ف. بغدادي، وماري إليزابيث راوكتيس الوثائق وعملوا على تنظيمها للمراجعة. وقد عَلَّقَ جميع المؤلفين على المسودات والنسخة النهائية.

7. التمويل

تم دعم هذا البحث من قِبل صندوق أبحاث التحديات العالمية (GCRF) بالتعاون مع مؤسسة المملكة المتحدة للبحث والابتكار (UKRI).

8. إعلان بخصوص المصالح المتعارضة

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم مصالح مالية متعارضة معروفة أو علاقات شخصية يمكن أن تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

9. توافر البيانات

لم يتم استخدام أي بيانات للبحث الموضح في المقالة.

10. شكر وتقدير

نود أن نشيد بالدعم المقدم للبحث وكتابة هذه الدراسة من قبل الجمعية الموريتانية لصحة الأم والطفل، ومؤسسة أمان لحماية الطفل، والصندوق المغربي للأطفال وجمعية صوت الطفل بالمهدية.

11. الملحق أ. البيانات التكميلية

يمكن العثور على البيانات التكميلية لهذه المقالة عبر الإنترنت على https://doi.org/10.1016/j.childyouth.2023.107382.

12. المراجع

Achour, B.S. (2019). Tunisia. In N. Yassari, L.M. Moller, & I. Gallala (Eds.), Parental Care and the Best Interests of the Child in Muslim Countries. Nadjima Yassari, Lena-Maria Moller and Imen Gallala-Arndt (pp. 375–410). Berlin (Germany): Springer Publishing, https://doi.org/10.1007/978-94-6265-174-6_10.

Al-Ali, Z. (2020). Libya's final draft constitution: A contextual analysis. Institute for Democracy and Electoral Assistance. Retrieved on 08/11/2023 from https://web.archive.org/web/20171007181250/http://constitutionnet.org/vl/item/libyas-final- draft-constitution-contextual-analysis.

Amusan, L. (2013). Libya's Implosion and its Impacts on Children. *Journal of International Women's Studies, 14*(5), 66–79. Retrieved on 08/11/2023 from https://vc.bridgew. edu/jiws/vol14/iss5/5/.

Arksey, H., & O'Malley, L. (2005). Scoping studies: Towards a methodological framework. *International Journal of Social Research Methodology, 8*(1), 19–32. https://doi.org/10.1080/1364557032000119616

Babou, S.N. (2010). L'effectivite´ des Conventions 29, 138 et 182 de l'Organisation internationale du travail sur l'´eradication du travail des enfants en Mauritanie, Thesis, University of Montreal. Retrieved on 08/11/2023 from https://papyrus.bib. umontreal.ca/xmlui/handle/1866/4857.

Backhaus, S., Gardner, F., Melendez-Torres, G.J., Schafer, M., Knerr, W., & Lachman, J. (2023). WHO Guidelines on parenting interventions to prevent maltreatment and enhance parent–child relationships with children aged 0–17 years: Report of the Systematic Reviews of Evidence. World Health Organisation. Retrieved on 08/11/ 2023 from https://www.who.int/publications/i/item/9789240065505.

Ballet, J., Bhukuth, A., & Hamzetta, B. (2012). Vulnerability to violence of Talib´e children in Mauritania. *Child Abuse and Neglect, 36*(7), 602–607. https://doi.org/ 10.1002/car.2196

Ballet, J., Bhukuth, A., & Radja, K. (2013). Street boys and girls: A case in Mauritania. *Child Abuse Review, 44*(2), 398–407. https://doi.org/10.1002/car.2196

Ballet, J., Sirven, N., Bhukuth, A., & Rousseau, S. (2011). Vulnerability to violence of girls of the street in Mauritania. *Children and youth services review, 33*(5), 656–662. https://doi.org/10.1016/j.childyouth.2010.11.004

Bargach, J. (2002). *Orphans of Islam: Family, abandonment, and secret adoption in Morocco*. Maryland: Rowman & Littlefield Publishers.

Barraud, E´. (2010). La filiation l´egitime´a l´epreuve des mutations sociales au Maghreb. *Droit et Cultures, 59*(1). https://doi.org/10.4000/droitcultures.2118

Bhatia, A., Krieger, N., Victora, C., Tuladhar, S., Bhabha, J., & Beckfield, J. (2020). Analyzing and improving national and local child protection data in Nepal: A mixed methods study using 2014 Multiple Indicator Cluster Survey (MICS) data and interviews with 18 organizations. *Child Abuse & Neglect, 101*, Article 104292. https://doi.org/10.1016/j.chiabu.2019.104292

Bick, J., & Nelson, C. A. (2016). Early adverse experiences and the developing brain. *Neuropsychopharmacology, 41*(1), 177–196. https://doi.org/10.1038/npp.2015.252 Bilo, C., & Machado, A.C. (2018). Children's right to social protection in the Middle East and North Africa Region: An analysis of legal frameworks from a child rights perspective, Research Report 26, International Policy Centre for Inclusive Growth (IPC-IG), Brasilia. Retrieved on 08/11/2023 from https://ipcig.org/pub/eng/RR24_Children_s_Right_to_Social_Protection_in_the_Middle_East_and_North_Africa_Region. pdf.

Boothby, N., & Stark, L. (2011). Data surveillance in child protection systems development: An Indonesian case study. *Child Abuse & Neglect, 35*(12), 993–1001. https://doi.org/10.1016/j.chiabu.2011.09.004

Bouoiyour, J., Miftiah, A., & Muller, C. (2017). Maghreb rural-urban migration: The movement to Morocco's towns. Economic Research Forum. 1082. Retrieved on 08/ 11/2023 from https://erf.org.eg/app/uploads/2017/04/1082.pdf.

Boussenna, M., & Tilioune, H. (2015). Children's rights in Algeria: History, achievements, and research evidence. *Global Studies of Childhood, 5*(2), 132. https://doi.org/10.1177/2043610615586100

Braham, M. Y., Jedidi, M., Hmila, I., Masmoudi, T., Souguir, M. K., & Dhiab, M. B. (2018). Epidemiological aspects of child abuse and neglect in Sousse, Tunisia: A 10- year retrospective study. *Journal of Forensic and Legal Medicine, 54*, 121–126. https://doi.org/10.1016/jflm.2018.01.003

Bunkers, K., Cox, A., Gesiriech, S., & Olson K. (2014). Children, Orphanages, and Families: a Summary of Research to Help Guide Faith-based Action. Faith to Action Initiative. Retrieved on 08/11/2023 from https://resourcecentre.savethechildren. net/document/children-orphanages-and-families-summary-research-help-guide-faith-based-action/#:~:text=Reviews%20and%20Research-,Children%2C%20Orphanages%2C%20and%20Families%3A%20A%20summary%20of%20research%20to,help%20guide%20faith-based%20action&text=This%20resource%20aims%20to%20provide,been%20separated%20from%20parental%20care.

Cetorelli, V., Wilson, B., Batyra, E., & Coast, E. (2020). Female genital mutilation/cutting in Mali and Mauritania: Understanding trends and evaluating policies. *Studies in Family Planning, 51*(1), 51–69. https://doi.org/10.1111/sifp.12112

Charrad, M.M. (2014). Family law reforms in the Arab world: Tunisia and Morocco. United Nations Department of Economic and Social Affairs (UNDESA). Retrieved on

Clarifying the purposes, designs and outlining some methods. *BMJ global health, 4*(Suppl 1). https://doi.org/10.1136/bmjgh-2018-000893e000893

Ouldzeidoune, N., Keating, J., Bertrant, J., & Rice, J. (2013). A Description of female genital mutilation and force-feeding practices in Mauritania: Implications for the protection of child rights and health. *PloS ONE, 8*(4), e60594. https://doi.org/ 10.1371/journal.pone.0060594

Planet Contreras, A. I. (2007). Recent history of the Maghreb: A sociological approach. *Language and Intercultural Communication, 7*(2), 109–121. https://doi.org/10.2167/ laic231.0

Perrin, D. (2014). Struggles of citizenship in the Maghreb. In F. Engin, & P. Nyers (Eds.), *Routledge handbook of global citizenship studies* (pp. 230–239). London: Routledge. https://doi.org/10.4324/9780203102015.

Peters, M. D., Godfrey, C. M., Khalil, H., Mclnerney, P., Parker, D., & Soares, C. B. (2015). Guidance for conducting systematic scoping reviews. *International Journal Evidence Based Healthcare, 13*(3), 141–146. https://doi.org/10.1097/ XEB.0000000000000050

Petrowski, N., Cappa, C., & Gross, P. (2017). Estimating the number of children in formal alternative care: Challenges and results. *Child Abuse & Neglect, 70*, 388–398. https://doi.org/10.1016/j.chiabu.2016.11.026

Rauktis, M. E., Huefner, J. C., O'Brien, K., Pecora, P., Doucette, A., & Thompson, R. W. (2009). Measuring the restrictiveness of living environments for children and youth: Reconceptualizing restriction. *Journal of Emotional and Behavioral Disorders, 17*(3), 147–163. https://doi.org/10.1177/1063426608323371

Republique Algerienne Democratique et Populaire, Ministere de la Justice (1984 [2005]). Le Code de la famille (The Family Code). Algiers: OPU. Retrieved on 08/11/ 2023 from https://learningpartnership.org/resource/family-code-algeria-docume nt-french.

Republique Algerienne Democratique et Populaire (1989 [1996]). The Constitution Of The People's Democratic Republic Of Algeria. Algiers: OPU. Retrieved on 08/11/ 2023 from https://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf? reldoc=y&docid=577a71f44.

Republique Islamique De Mauritanie (2005). Ordonnance n˚2005-015 Portant Protection P´enale de l'Enfant. Minist`ere de la Justice., Retrieved on 08/11/2023 from https://www.ilo.org/dyn/natlex/natlex4.detail?p_lang=en&p_isn=73641&p_country=MRT&p_cunt=226&p_classification=01& p_classcount=51.

Republic of Tunisia (1995). Code de la protection de l'enfant. Retrieved on 08/11/2023 from https://www.refworld.org/docid/3ae6b5128.html.

Royaume Du Maroc (1962 [2011]). Code Penal. Ministere de La Justice et des Libert´es. Retrieved on 08/11/2023 from https://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/SERIAL/69975/69182/F1186528577/MA-69975.pdf.

Royaume du Maroc. 2004). The Moroccan Family Code (MOUDAWANA) of February 5, 2004. Global Rights Translation. Retrieved on 08/11/2023 from http://www.hrea. org/wp-content/uploads/2015/02/Moudawana.pdf.

Royaume Du Maroc (2014). La Politique Publique Int´egr´ee de Protection de l'Enfance (PPIPEM). Minist`ere de la Solidarte. De la famille et du d´eveloppement social. Retrieved on 08/11/2023 from http://www.association-bayti.ma/doc-bayti /PPIPEM-Version-française.pdf.

Royaume Du Maroc (2021). Report of the Public Prosecution Office for the year 2021. The Presidency of Public Prosecution. Retrieved 08/11/2023: https://www.pmp. ma/تقرير-ما-الس ر/ى اس ة-ال ن ي اب ة-ال ع ام ة-ت ص در.

Royaume Du Maroc (2022). Cartographie Des Enfants En Institution Au Maroc. Ministry of Youth Sport, Entriade Nationale, UNICEF Maroc. Retrieved on 08/11/2023 from https://www.unicef.org/morocco/rapports/cartographie-des-enfants-en-institution-au-maroc.

Save the Children Sweden (2011a). Country profile of Algeria: A review of the implementation of the UN convention on the rights of the child. Swedish International Development Cooperation Agency. Retrieved on 08/11/2023 from htt ps://www.ibcr.org/wp-content/uploads/2016/06/Country-Profile-Algeria-2.pdf.

Save the Children Sweden (2011b). Country profile of Morocco: A review of the implementation of the UN convention on the rights of the child. Swedish International Development Cooperation Agency. Retrieved on 08/11/2023 from https://resourcecentre.savethechildren.net/pdf/5151.pdf/.

Save the Children Sweden (2011c). Country profile of Tunisia: A review of the implementation of the UN convention on the rights of the child. Swedish International Development Cooperation Agency. Retrieved on 08/11/2023 from http s://resourcecentre.savethechildren.net/document/country-profile-tunisia-review- implementation-un-convention-rights-child/.

Serrano-Ruano, D. (2018). Redefining paternal filiation through DNA testing: Law and the children of unmarried mothers in the Maghreb. *Journal of Middle East Women's Studies, 14*(3), 292–313. https://doi.org/10.1215/15525864-7025399

Snyder, L. (2012). Contemporary child slavery in Mauritania. Abolish: American anti- slavery group. Retrieved on 08/11/2023 from http://www.iabolish.org/wp-content/uploads/2012/05/contemporary_child_slavery_in_mauritania_by_libbie-snyder. pdf.

SOS Children's Villages (2021a). General information on Algeria. Retrieved on 08/11/ 2023 from https://www.sos-usa.org/where-we-are/africa/algeria.

SOS Children's Villages (2021b). General information on Tunisia. Retried on 08/11/ 2023 from https://nam11.safelinks.protection.outlook.com/?url=https%3A%2F%2Fwww.soschildrensvillages.ca%2Ftunisia&data=05%7C02%7Cr.ponnusamy%40elsevier.com%7C6f166eca798042081f8808dbfd58b32d%7C9274ee3f94254109a27f9fb15c10675d%7C0%7C0%7C638382329654409328%7CUnknown%7CTWFpbGZsb3d8eyJWIjoiMC4wLjAwMDAiLCJQIjoiV2luMzIiLCJBTiI6Ik1haWwiLCJXVCI6Mn0%3D%7C3000%7C%7C%7C&sdata=Fj0n4O1TlibS8PGA%2BD4eaARoMmiUYNMXR4WwqNAS3DY%3D&reserved=0.

Thoburn, J. (2007). Globalisation and child welfare: Some lessons from a cross-national study of children in out-of-home care. In British Journal of Social Work (Issue 3). Social Work Monographs. Retrieved on 08/11/2023 from http://www.onpe.gouv.fr/system/files/ao/j_thoburn_rapport.pdf.

UNICEF (2014). UNICEF 2014 - SitAn : Anlyse de la situation des enfants et des femmes au Maroc en 2014. UNICEF Maroc: Genova. Retrieved on 08/11/2023 from https ://www.unicef.org/morocco/rapports/sitan-anlyse-de-la-situation-des-enfants-et-des-femmes-au-maroc-en-2014.

UNICEF (2019a). Situation des enfants au Maroc: Analyse selon l'approche ´equit´e 2019. UNICEF. Retrieved on 08/11/2023 from https://www.unicef.org/morocco/rappor ts/situation-des-enfants-au-maroc.

UNICEF (2019b). Violent Discipline in the Middle East and North Africa Region. UNICEF. Retrieved on 08/11/2023 from https://www.unicef.org/mena/reports/violent-di scipline-middle-east-and-north-africa-region.

UNICEF (2019c). MENA Generation 2030. UNICEF. Retrieved on 08/11/2023 from https://www.unicef.org/mena/reports/mena-generation-2030.

UNICEF (2020a). Libya: Tens of thousands of children at risk amidst violence and chaos of unrelenting 08/11/2023 from https://www.un.org/esa/socdev/family/docs/egm12/PAPER-CH ARRAD.pdf.

Cityfacts. (2023). Nouakchott, Mauritanie. City-Facts. Retrieved on 08/11/2023 from https://fr.city-facts.com/nouakchott-mauritania/population.

Connolly, M., & Katz, I. (2019). Typologies of child protection systems: An international approach. *Child Abuse Review, 28*, 381–394. https://doi.org/10.1002/car.2596

Davidson, J. C., Milligan, I., Quinn, N., Cantwell, N., & Elsley, S. (2017). Developing family-based care: Complexities in implementing the UN Guidelines for the Alternative Care of Children. *European Journal of Social Work, 20*(5), 754–769. https://doi.org/10.1080/13691457.2016.1255591

Davis, R., McCaffery, J., & Conticini, A. (2012). Strengthening Child Protection Systems in Sub Saharan Africa: A working paper. For the: Inter agency Group on Child Protection Systems in sub Saharan Africa. Training Resources Group (TRG) & Play Therapy Africa (PTA). Retrieved on 08/11/2023 from https://resourcecentre.saveth echildren.net/document/strengthening-child-protection-systems-sub-saharan-africa-working-paper/.

Desmond, C., Watt, K., Saha, A., Huang, J., & Lu, C. (2020). Prevalence and number of children living in institutional care: Global, regional, and country estimates. *The Lancet Child & Adolescent health, 4*(5), 370–377. https://doi.org/10.1016/S2352- 4642(20)30022-5

El Ghamari, M., & Gabriela Bartoszewicz, B. M. (2020). (Un)Sustainable development of minors in Libyan refugee camps in the context of conflict-induced migration. *Sustainability, 12*(11). https://doi.org/10.3390/su12114537

Elghossain, T., Bott, S., Akik, C., Ghattas, H., & Obermeyer, C. M. (2019). Prevalence of key forms of violence against adolescents in the Arab region: A systematic review. *Journal of Adolescent Health, 64*, 8–19. https://doi.org/10.1016/j. jadohealth.2018.08.016

El-Hoss, T. (2023). Reforming Lebanon's child protection system: Lessons for international child welfare efforts. *Children and Youth Services Review, 148*, Article 106858. https://doi.org/10.1016/j.childyouth.2023.106858

Eurochild & UNICEF. (2021). Better data for better child protection systems in Europe: Mapping how data on children in alternative care are collected, analysed and published across 28 European countries. UNICEF. Retrieved on 08/11/2023 from https://www.eurochild.org/resource/better-data-for-better-child-protection-syste ms-in-europe/.

Ezell, M., Spath, R., Zeira, A., Canali, C., Fernandez, E., Thoburn, J., & Vecchiato, T. (2011). An international classification system for child welfare programs. *Children and Youth Services Review, 33*, 1847–1854. https://doi.org/10.1016/j. childyouth.2011.05.003

Global Initiative to End All Corporal Punishment of Children (GIECPC) 2020. Corporal punishment of children in Morocco. Retrieved on 08/11/2023 from http://www.end corporalpunishment.org/wp-content/uploads/country-reports/Morocco.pdf.

Goldman P.S., Bakermans Kranenburg M.J., Bradford B, Christopoulos, A., Lim Ah Ken, P., Cuthbert, C., Duchinsky, R., Fox, N., Grigoras, S., Gunnar, M.R., Ibrahim, R.W., Johnson, D., Kusumaningrum, S., Zhang, Y., & Sonuga-Barke, E. (2020). Institutionalisation and deinstitutionalisation of children 2: policy and practice recommendations for global, national, and local actors. *The Lancet Child & Adolescent Health, 4*(8), 606–633. https://doi.org/10.1016/S2352-4642(20)30060-2.

Guenon, A. (2019). Algeria. In N. Yassari, & L. M. Moller (Eds.), *Filiation and the protection of parentless children towards a social definition of the family in Muslim jurisdictions*. The Hague: T.M.C. Asser Press. https://doi.org/10.1007/978-94-6265-311-5_3.

Gulam, H. (2016). The application of Shariah (Islamic law) in some different countries and its implications. *Jurnal Syariah, 24*(2), 321–340. https://doi.org/10.22452/js. vol24no2.7

Hinnebusch, R. (2015). Change and continuity after the Arab uprising: The consequences of state formation in Arab North African states. *British Journal of Middle Eastern Studies, 42*(1), 12–30. https://doi.org/10.1080/13530194.2015.973182

Hoffman, K.E. (2019) Morocco. In N. Yassari, L.M. Moller, and M.C. (Wds.) Filiation and the protection of parentless children towards a social definition of the family in Muslim jurisdictions. T.M.C. Asser Press, The Hague. https://doi.org/10.1007/ 978-94-6265-311-5_9.

ISS (2019). Country Face sheet for the CRC: Tunisia. UNHR Committee on the Rights of the Child 2019 Tunisia. Retrieved on 08/11/2023 from https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/countries.aspx?CountryCode=TUN&Lang=EN.

Jud, A., Fluke, J., Alink, L. R., Allan, K., Fallon, B., Kindler, H., … Puyenbroek, H. V. (2013). On the nature and scope of reported child maltreatment in high-income countries: Opportunities for improving the evidence base. *Paediatrics and International Child Health, 33*(4), 207–215. https://doi.org/10.1179/ 2046905513Y.0000000092

Kruk, M. E., Lewis, T. P., Arsenault, C., Bhutta, Z. A., Irimu, G., Jeong, J., … Yousafzai, A. K. (2022). Improving health and social systems for all children in LMICs: Structural innovations to deliver high-quality services. *The Lancet, 399* (10337). https://doi.org/10.1016/S0140-6736(21)02532-0

Liston, M. (2015). From Laws to Last Names: Examining Popular Opinions of Adoption in Morocco. Project (ISP) Collection. 2063. Retrieved on 08/11/2023 from https://digitalcollections.sit.edu/isp_collection/2063.

Machado, A.C., Bilo, C., Sores, F.V., & Osario, R.G. (2018). Overview of Non- contributory Social Protection Programmes in the Middle East and North Africa (MENA) Region Through a Child and Equity Lens. International Policy Centre for Inclusive Growth. Retrieved on 08/11/2023 from https://ipcig.org/pub/eng/JP18_Overview_of_Non_contributory_Social_Protection_Programmers_in_MENA.pdf.

Macketanz, V., Burchardt, A., & Uszkoreit, H. (2021). Tq-Autotest: Novel Analytical Quality Measure Confirms That Deepl Is Better Than Google Translate? GALA. Retrieved on 08/11/2023 from https://www.dfki.de/fileadmin/user_upload/import/10174_TQ-AutoTest_Novel_analytical_quality_measure_confirms_that_DeepL_is_better_than_Google_Translate.pdf.

Maestral International. (2019). *Capitalization of pilot projects "host families" Morocco. Summary of key findings and recommendations of the study report/ standard operating procedures; monitoring and evaluation framework for host families*. Maestral International.

Moher, D., Liberati, A., Tetzlaff, J., & Altman, D. G. (2009). Preferred reporting items for systematic reviews and meta-analyses: The PRISMA statement. *International Journal of Surgery, 8*(5), 336 341. https://doi.org/10.1136/bmj.b2535

Munn, Z., Peters, M. D. J., Stern, C., Tufanaru, C., Mcarthur, A., & Aromataris, E. (2018). Systematic review or scoping review? Guidance for authors when choosing between a systematic or scoping review approach. *BMC Medical Research Methodology, 18*(1). https://doi.org/10.1186/s12874-018-0611

Naguib, R. (2021). Governance and Public Administration Reform in Morocco: A "Glocal" Perspective. In S. Bhuiyan (Ed.), *Public Administration in the Middle East and North Africa* (pp. 83–104). New York: United States of America: Routledge. https:// doi.org/10.4324/9781003389941.

Noyes, J., Booth, A., Moore, G., Flemming, K., Tunçalp, O¨ ., & Shakibazadeh, E. (2019). Synthesising quantitative and qualitative evidence to inform guidelines on complex interventions:

conflict. UNICEF. Retrieved on 08/11/2023 from https://www.unic ef.org/press-releases/libya-tens-thousands-children-risk-amidst-violence-and-chaos-unrelenting-conflict.

UNICEF (2020b). Libya: Country Office annual Report 2020. UNICEF. Retrieved on 08/ 11/2023 from https://www.unicef.org/media/100371/file/Libya-2020-COAR.pdf.

UNICEF (2020c). Mauritania Humanitarian Situation Report #05. UNICEF. Retrieved on 08/11/2023 from https://www.unicef.org/media/91776/file/Mauritania-SitRep-December-2020%20.pdf.

United Nations (2003). Consideration of reports submitted by states parties Under article 44 of the convention – Concluding observations: Libyan Arab Jamahiriya. Committee on the rights of the child, Thirty-third session, 4 July 2003. Retrieved on 08/11/2023 from https://www.ohchr.org/en/countries/libya.

United Nations (2010). Consideration of reports submitted by States parties under article 44 of the Convention – Concluding observations: Tunisia. Committee on the Rights of the Child. Fifty-fourth session, 25 May – 11 June 2010. Retrieved on 08/11/2023 from https://www.ohchr.org/en/countries/Tunisia.

United Nations. (2012). Consideration of reports submitted by States parties under article 44 of the Convention – Concluding observations: Algeria. In *Committee on the Rights of the Child. Sixtieth session*. Retrieved on 08/11/2023 from https://www.ohch r.org/en/countries/algeria.

United Nations (2014). Concluding observations on the combined third and fourth periodic reports of Morocco. Committee on the Rights of the Child. Sixty-seventh session, 1–19 September 2014. Retrieved on 08/11/2023 from https://www.ohchr. org/en/countries/morocco.

United Nations (2018). Concluding observations on the combined third to fifth periodic reports of Mauritania. Committee on the Rights of the Child. Seventy-ninth session, 17 September - 5 October 2018. Retrieved on 08/11/2023 from https://www.ohchr. org/en/countries/mauritania.

United Nations (2021). World population prospects 2019, Volume II: Demographic profiles. Department of Economic and Social Affairs, Population Division (ST/ESA/ SER.A/427). Retrieved on 08/11/2023 from https://www.un.org/development/de sa/pd/content/world-population-prospects-2019-volume-ii-demographic-profiles.

Van Ijzendoorn, M. H., Bakermans-Kranenburg, M. J., Duschinsky, R., Fox, N. A., Goldman, P. S., Gunnar, M. R., … Sonuga-Barke, E. J. S. (2020). Institutionalisation and deinstitutionalisation of children 1: A systematic and integrative review of evidence regarding effects on development. *The Lancet Psychiatry, 7*(8), 703–720. https://doi.org/10.1016/s2215-0366(19)30399-2

Voorhoeve, M. (2018). Law and social change in Tunisia: The case of unregistered marriage. *Oxford Journal of Law and Religion, 7*(3), 479–497. https://doi.org/ 10.1093/ojlr/rwy027

Waha, K., Krummenauer, L., Adams, S., Aich, V., Baarsch, F., Coumou, D., … Schleussner, C. F. (2017). Climate change impacts in the Middle East and Northern Africa (MENA) region and their implications for vulnerable population groups. *Regional Environmental Change, 17*, 1623–1638. https://doi.org/10.1007/s10113-017-1144-2

Wulczyn, F., Daro, D., Fluke, J., Feldman, S., Godek, C., & Lifanda, K. (2010). Adapting a systems approach to child protection: Key concepts and considerations. UNICEF. Retrieved on 08/11/2023 from https://resourcecentre.savethechildren.net/doc ument/adapting-systems-approach-child-protection-key-concepts-and-considerations/#:~:text=Rather%20than%20treat%20each%20child,involved%20in%20protecting%20children%27s%20rights.

Yassari, N. (2015). Adding by choice: Adoption and functional equivalents in Islamic and Middle Eastern Law. *American Journal of Comparative Law, 63*, 927–962. https://doi.org/10.5131/AJCL.2015.0028

Yassin, N., Ghalayini, N., & El-Ghali, H. (2016). Family matters: An overview on policies on family related issues in selected Arab countries. Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs. Beirut: Retrieved on 08/11/2023 from https://www.aub.edu.lb/ifi/Documents/publications/working_papers/2015-2016/20160212_Family_Policies.pdf.